

تقرير الرائد العربي للحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية

الحق في المياه وتغيّر المناخ 2025

# الحق في المياه في الأردن



annd  
Arab NGO Network  
for Development  
شبكة المنظمات العربية  
غير الحكومية للتنمية

حظي إعداد هذا التقرير، بما في ذلك المشاورات الوطنية التي نُظّمت في إطار تحضيره، بدعم من  
دبين للتنمية البيئية

## الحق في المياه في الأردن

05

من منظور حقوق الإنسان

### إعداد: د. علي الحموري

باحث متخصص في القانون الدولي البيئي

الدكتور علي سليم صالح الحموري أستاذ مشارك في القانون الدولي العام بكلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ومحام وباحث متخصص في القانون الدولي البيئي. يتمتع بخبرة أكاديمية وإدارية تتجاوز عشرين عاماً في التعليم العالي، مع تركيز على تدريس القانون الدولي العام والقانون الدولي البيئي والقوانين السيرانية، إلى جانب اهتمامه بالتشريعات البيئية والمناخية والعدالة المناخية والجوانب القانونية للتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي. نشر أكثر من (25) بحثاً علمياً مفهراً في قاعدة بيانات Scopus، وحصلت أعماله على أكثر من (200) استشهاد علمي، ونال جائزة أعلى الاستشهادات العلمية لعام 2025 وجائزة الأكثر نشرًا لعام 2024 على مستوى كلية الحقوق. كما أصدر كتابي «الحماية الدولية للبيئة في القانون الدولي الجنائي و«قضايا بيئية معاصرة: رؤية قانونية استشرافية نحو تحقيق العدالة البيئية والمناخية»، ويشغل منصب رئيس جمعية استشراف المستقبل للحقوق البيئية والعدالة المناخية وعضو جمعية محاضري القانون الدولي البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## الحق في المياه في الأردن

31

من إدارة الندرة إلى مساءلة السياسات

### إعداد: هلا مراد

ناشطة حقوقية وبيئية

هلا مراد ناشطة حقوقية وبيئية ومهتمة في مجالات مرتبطة بالتنمية المستدامة، حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم التربوية ودرجة الماجستير بعلم الاجتماع البيئي بأطروحة حول تغير المناخ وتأثيره على المجتمعات المحلية في وادي الأردن، المديرية التنفيذية لجمعية دبين للتنمية البيئية وتدير مشاريعها ميسرة في مجموعة العمل الدولية من أجل المناصرة متعددة المستويات في مجال حقوق الأرض مع تحالف العالمي للموئل، خبيرة في مجال كسب التأييد المجتمعي في مجال تغير المناخ عبر المنهج القائم على حقوق الإنسان

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلَّ إصدار على حقٍّ معيّن وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمُّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميين، وممثلي الحكومة في كلِّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكية التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقِّ في المياه. وقد اعدَّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديٍّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّةً للدعوة إلى أعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

<http://www.annd.org>

**يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.**

بدعم من

**Brot**  
für die Welt



Norwegian People's Aid



تقرير الرائد العربي للحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية

الحق في المياه وتغيّر المناخ 2025

# الحق في المياه في الأردن

من منظور حقوق الإنسان

الدكتور علي الحموري

باحث متخصص في القانون الدولي البيئي

# المحتويات

07	المقدمة
09	الإطار المفاهيمي للحق في المياه
11	الإطار القانوني الدولي للحق في المياه
13	الإطار القانوني الأردني للحق في المياه
15	التحديات والفجوات في أعمال الحق في المياه في الأردن
18	التفاوت في الوصول إلى المياه والفئات المهمشة
20	التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الحق في المياه
23	الحكومة ودبلوماسية المياه من منظور حقوق الإنسان
25	التوصيات: تعزيز الحق في المياه في الأردن
27	الخاتمة
28	المراجع

## 01

## المقدمة

العرض والطلب على المستوى الدولي، ويضع أمن المياه واستدامتها أمام تحديات غير مسبوقه (منتدى الاستراتيجيات الأردني 2025).

نتيجة لهذه العوامل كلها، أصبح شح المياه في الأردن أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، تمتد من الجانب البيئي إلى الاجتماعي والسياسي والحقوق.

لقد سعت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى التعامل مع هذه الأزمة عبر مشروعات كبرى مثل مشروع ناقل الديسي الذي بدأ تشغيله عام 2013 لتزويد العاصمة عمان بالمياه، ومشروع الناقل الوطني لتحتية مياه العقبة وضخها إلى مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى خطط مستقبلية لتعزيز تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة (مى هندية 2024).

غير أن هذه المشاريع، على أهميتها، لم تُعالج جذور الأزمة، إذ ظلت التحديات البنيوية المتمثلة في ضعف الحوكمة، وغياب العدالة في التوزيع، وتزايد الخصخصة، تؤثر سلباً في أعمال الحق في المياه.

من منظور سياسي-اجتماعي، لا يمكن فهم أزمة المياه في الأردن بمعزل عن البنية السياسية وتوازنات القوة.

فقد أشارت دراسة صادرة عن كلية لندن للاقتصاد (London School of Economics 2023) إلى أن إدارة المياه في الأردن لا تخضع فقط لمعادلات العرض والطلب أو الاعتبارات البيئية، بل تتأثر أيضاً بحسابات الاستقرار الاجتماعي، والنفوذ العشائري، وضغوط المانحين الدوليين.

فالمياه تُدار أحياناً كأداة سياسية أكثر من كونها حقاً إنسانياً يجب ضمانه على أسس العدالة والمساواة.

إلى جانب ذلك، يُضفي الخطاب الديني والقيمي بُعداً أخلاقياً وروحياً على قضية المياه في الأردن.

بالماء أساس الحياة وركيزة الوجود البشري؛ فهو ليس مجرد مورد طبيعي يُدار من منظور اقتصادي أو هندسي فحسب، بل هو عنصر أساسي في ضمان حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

فقد أكدت الأمم المتحدة منذ مطلع الألفية الجديدة أن الحق في المياه يتجاوز كونه حاجة بيولوجية، ليصبح حقاً قانونياً وحقوقياً يجب على الدول احترامه وحمايته وإعماله.

وقد جاء التعليق العام رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2002 ليضع إطاراً مفاهيمياً واضحاً يعتبر الحصول على المياه الكافية والأمنة والمقبولة شرطاً للتمتع بحقوق أخرى كالصحة والغذاء والسكن اللائق (UN CESCR 2002).

يمثل الأردن حالة خاصة في هذا السياق، إذ يُصنّف ضمن أفقر خمس دول في العالم مائياً. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حصة الفرد السنوية لا تتجاوز 100 متر مكعب، بينما خط الفقر المائي العالمي المحدد من الأمم المتحدة يبلغ 500 متر مكعب للفرد سنوياً (وزارة المياه والري 2023).

هذا الواقع القاسي ترافق مع ضغوط متصاعدة ناجمة عن النمو السكاني السريع، واستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، فضلاً عن تغيّر المناخ الذي أدى إلى تناقص معدلات الهطول المطري، وزيادة فترات الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة (World Bank 2022).

يواجه العالم أزمة متفاقمة في ندرة المياه نتيجة لتأثيرات التغيّر المناخي والزيادة السكانية المستمرة، وتشير التقديرات إلى أن الطلب العالمي على المياه سيرتفع بما يتراوح بين 20% و30% بحلول عام 2050.

هذا الارتفاع سيؤدي إلى تراجع حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة، ما سيعمق الفجوة بين

فالقرآن الكريم يؤكد في أكثر من موضع أن الماء أصل الحياة: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» (الأنبياء: 30).

كما ورد في الحديث الشريف: «المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار».

هذه النصوص تؤكد على الطابع المشترك والعام للمياه، وتضع أساساً لمبدأ العدالة والتشاركية في توزيعها (الهيابنة 2025).

على ضوء ما سبق، يأتي هذا التقرير ليسلط الضوء على واقع الحق في المياه في الأردن من منظور حقوق الإنسان، مستنداً إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني، الذي يوضح جذور هذا الحق في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي التشريعات الوطنية الأردنية.

المحور الثاني: التحديات البيئية والفجوات القائمة، بما في ذلك الندرة الطبيعية، وضعف الحوكمة، والتفاوت الجغرافي والاجتماعي، وأثر الخصخصة والعادات العشوائية.

المحور الثالث: البدائل والتوصيات، التي تستند إلى تجارب دولية وإقليمية، وتضع خارطة طريق لتعزيز العدالة المائية في الأردن عبر إصلاح السياسات، وتكريس الحق في المياه دستورياً، وتعزيز التعاون الدولي.

ولا يكتفي هذا التقرير بتوصيف الواقع، بل يسعى إلى تقديم تحليل نقدي معمق، يستفيد من المراجع الوطنية والدولية، ومن أوراق السياسات والدراسات الأكاديمية الحديثة.

كما يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والقانونية والدينية ضمن رؤية متكاملة، ليكون مرجعاً عملياً للباحثين وصناع القرار، وللمجتمع المدني المطالب بالعدالة المائية.

## 02

## الإطار المفاهيمي للحق في المياه

### تعريف الحق في المياه

والاجتماعية والثقافية في التعليق العام رقم 15 (UN CESCR)، الذي يؤكد أن: «المياه ليست مجرد سلعة اقتصادية بل حق أساسي، يترتب على الدول التزامات قانونية لحمايته وضمانه».

يُعرّف الحق في المياه على أنه حق كل إنسان في الحصول على كمية كافية وأمنة ومقبولة وميسورة التكلفة من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي.

تبنت هذا التعريف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

### الأبعاد الأساسية للحق في المياه

احتياجات الفئات الضعيفة مثل الأطفال، وكبار السن، والنساء، وذوي الإعاقة.

3. **القدرة على تحمل التكلفة:** يجب أن تكون خدمات المياه والصرف الصحي ميسورة التكلفة، من دون أن يُحرم أحد منها بسبب العجز المالي.

4. **الجودة والسلامة:** ينبغي أن تكون المياه خالية من الملوثات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وأن تكون مرافق الصرف الصحي آمنة.

5. **المقبولية:** أن تكون المرافق مناسبة ثقافياً، وأن تحترم الخصوصية، وتلبّي احتياجات الجنسين ومختلف الفئات العمرية.

يُنَى الحق في المياه على خمسة عناصر (General Comment No. 15 (2002)) مترابطة تُشكّل الإطار المفاهيمي لهذا الحق، كما ورد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يُلزم الدول بضمان الوصول الشامل إلى المياه وخدمات الصرف الصحي من دون أي تمييز، مع إعطاء الأولوية للأشخاص الأشد حاجة. وقد حدّدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقرّر الخاص المعني بهذا الحق، هذه العناصر على النحو التالي:

1. **التوافر:** توفير مياه كافية ومستمرة لتلبية الاستخدامات الشخصية والمنزلية، مع تأمين مرافق صحية مناسبة في المنازل والأماكن العامة.

2. **إمكانية الوصول:** ضمان وصول الجميع إلى مرافق المياه والصرف الصحي بأمان، مع مراعاة

### الالتزامات المترتبة على الدول

• **الحماية:** منع أطراف ثالثة (شركات، أفراد، ملاك آبار) من انتهاك حق الآخرين في الحصول على مياه كافية وآمنة.

• **الإعمال:** اتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية

تقع على عاتق الدول ثلاث مستويات من الالتزامات لضمان هذا الحق (Gleick 1998):

• **الاحترام:** الامتناع عن أي تدخل تعسفي يحرم الأفراد من الوصول إلى المياه.

واستثمارية تضمن توفير المياه لجميع السكان بعدالة وكفاية.

## الحق في المياه كحق تمكيني

الحق في المياه ليس حقًا مستقلًا فحسب، بل هو حق تمكيني يرتبط بمجموعة من الحقوق الأخرى (UN General Assembly 2010):

1. الحق في الصحة: لا يمكن ضمان صحة الأفراد

## البعد القيمي والثقافي

يكتسب الحق في المياه في السياق الأردني أبعادًا دينية وقيمية. فقد أكد القرآن الكريم أن الماء أساس الحياة («وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» - الأنبياء: 30). كما جاء في الحديث الشريف: «المسلمون شركاء في

## مؤشرات قياس الحق في المياه

لتقييم مدى التقدم في إعمال الحق في المياه، اقترحت أوراق سياسات دولية ومؤسّسات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإسكوا مجموعة مؤشرات تشمل (ESCWA 2023):

1. نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة.
2. نسبة الفاقد في شبكات التوزيع.
3. كلفة الحصول على المياه كنسبة من دخل الأسرة.
4. التغطية الجغرافية لشبكات المياه.
5. نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صرف صحي مُدارة بشكل آمن.

لا تقتصر هذه المؤشرات على البعد الكمي، بل تدمج أبعاد العدالة الاجتماعية وعدم التمييز، بما ينسجم مع توجهات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف السادس (Jordan SDG Report 2024).

من دون مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم.  
2. الحق في السكن اللائق: يتضمّن السكن توفير خدمات أساسية مثل المياه والكهرباء.

ثلاث: الماء والكلأ والنار». تؤكد هذه النصوص على الطابع المشترك والعام للمياه، وتضع أساسًا لمبدأ العدالة والتشاركية في توزيعها (الهيجنة 2025).

## 03

## الإطار القانوني الدولي للحق في المياه

### الحق في المياه في المواثيق الدولية وقرارات الامم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان

- باقي حقوق الإنسان المُعترف بها دوليًا.
- **قرار الجمعية العامة 292/A/RES/64 تموز/يوليو 2010**: يعترف رسميًا بأن «الحق في مياه الشرب المأمونة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي هو حق من حقوق الإنسان الأساسية».
- **مجلس حقوق الإنسان (2015)**: أقر أنّ الحق في المياه والحق في الصرف الصحي هما حقان مرتبطان لكن مستقلان.
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)**: يؤكّد في المادة 11 على حق الجميع في مستوى معيشي كافٍ يشمل الماء.
- **التعليق العام رقم 15 (2002)**: يُعرّف الحق في المياه بأنه «الحق في الحصول على كمية كافية ومأمونة ومقبولة وميسورة من المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية».

الماء أساسي للحياة والصحة. فلا غنى عن حق الإنسان في الماء من أجل حياة صحية وكريمة للإنسان. وهو شرط أساسي لتحقيق جميع حقوق الإنسان الأخرى.

يتمحور هذا الحق وجوبًا حول ثلاثة النوعية الجيدة والكمية الكافية والكلفة المناسبة.

ومع أنّ الحق في المياه لم يُذكر صراحة في جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، فهو يُستمد من مجموعة من الحقوق الأساسية التي نصت عليها هذه المعاهدات.

فعلى سبيل المثال، تُعدّ الأمم المتحدة، ممثلة في الجمعية العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من أبرز الجهات الدولية التي اعترفت بحق الإنسان في الماء. كما ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترسيخ هذا الحق، مُعتبرًا إياه حقًا جديدًا يُوازي في أهميته

### الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

3. **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW 1979)**: أكدت ضرورة تمكين النساء من الحصول على الموارد الأساسية بما فيها المياه، كما أكدت في المادة 14 على ضرورة تمتّع النساء، خصوصًا في المناطق الريفية، بخدمات المياه والصرف الصحي.
4. **اتفاقية حقوق الطفل (CRC 1989)**: المادة 24 تضمن حق الطفل في مياه الشرب النقية كجزء من الحق في الصحة.

1. **اتفاقية هلسنكي لعام 1992**: وضعت إطارًا للتعاون في إدارة الأنهار والبحيرات العابرة للحدود، وأكدت على مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول، ومنع التسبب بضرر جسيم للدول الأخرى (UNECE 1992).
2. **مبادئ دبلن لعام 1992**: أقرت أن المياه مورد محدود وله قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ودعت إلى إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المياه.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) - المادة 28): تؤكد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على مياه مأمونة وخدمات صرف صحي.

5. أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2015): حُصِّص الهدف السادس لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع بحلول عام 2030.

## الاجتهاد القضائي الدولي

إيجابية على الدول (IACHR 2020). كما ناقشت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في تموز/ يوليو 2025 بشأن تغير المناخ التزامات الدول بضمان استدامة الموارد الطبيعية، بما فيها المياه، كجزء من حماية حقوق الأجيال القادمة (ICJ 2025).

أصدرت محاكم وهيئات دولية عدة أحكام وآراء استشارية عززت الطابع الحقوقي للمياه. على سبيل المثال، أكدت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في أحكامها الأخيرة (2020-2023) أن الحق في المياه جزء لا يتجزأ من الحق في بيئة سليمة، وأنه يرتب التزامات

## التزامات الدول في القانون الدولي

3. وضع أطر تشريعية وسياسات وطنية متّسقة مع الالتزامات الدولية.

بناءً على هذه المرجعيات، فإن الدول الأطراف في المعاهدات الدولية ملزمة قانونياً بـ:

4. التعاون مع الدول الأخرى في إدارة الموارد المائية المشتركة.

1. ضمان الوصول الكافي إلى المياه لجميع السكان من دون تمييز.

2. حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف.

## الثغرات والتحديات

3. عدم تكامل الإطار القانوني الدولي مع الأطر البيئية، مثل اتفاق باريس للمناخ، الذي له تأثير مباشر على الموارد المائية (UNFCCC 2015).

بالرغم من الاعتراف المتزايد بالحق في المياه، تبقى التحديات قائمة:

1. غياب آليات إنفاذ فعالة على المستوى الدولي لمحاسبة الدول المقصرة.

2. تضارب المصالح بين السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي.

## 04

## الإطار القانوني الأردني للحق في المياه

### غياب النص الدستوري الصريح

بحماية الحقوق والحريات، إلا أن إدراج نص صريح حول الحق في المياه كان ليشكل مرجعية دستورية قوية تفرض على المشرّع والسلطة التنفيذية التزامات واضحة (الهيجنة 2025).

لا يتضمن الدستور الأردني نصًا مباشرًا يعترف بالحق في المياه كحق من حقوق الإنسان. ويترك هذا الغياب فراغًا تشريعيًا مهمًا، خصوصًا أن المياه مورد نادر وحيوي في الأردن. ومع أن الدستور يتضمن مبادئ عامة تتعلق

### التشريعات الوطنية

بالرغم من غياب النص الدستوري، فقد سُنت عدة قوانين أساسية لتنظيم قطاع المياه:

يركّز على إدارة الموارد المائية في وادي الأردن، مع إعطاء الأولوية لاستخدامها في الزراعة. يعكس هذا التوجه الطابع الاقتصادي للإدارة المائية على حساب البعد الحقوقي.

1. **قانون سلطة المياه رقم 18 لسنة 1988**: ينظم إنشاء وتشغيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي، ويمنح سلطة المياه صلاحيات واسعة تشمل مراقبة الاستهلاك، وإصدار التعليمات، وتحديد الرسوم (قانون سلطة المياه 1988).

3. **قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017**: يتضمن أحكامًا خاصة بحماية الموارد المائية من التلوث، ويُلزم الجهات المختصة بالرقابة البيئية (قانون حماية البيئة 2017).

2. **قانون سلطة وادي الأردن رقم 19 لسنة 1988**:

### السياسات والاستراتيجيات الوطنية

إلى جانب القوانين، اعتمد الأردن عدة استراتيجيات وخطط طويلة ومتوسطة المدى:

3. **الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن 2024-2026**: تركّز على تحسين إدارة مياه الري وتوزيعها بعدالة بين المناطق الزراعية.

1. **الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040**: تركّز على ضمان وصول جميع السكان إلى المياه النظيفة، وتقليل الفاقد، وتحسين كفاءة التوزيع (وزارة المياه والري 2023).

4. **رؤية التحديث الاقتصادي 2025**: وضعت المياه ضمن الأولويات الاستراتيجية، باعتبارها أحد المحدّثات الرئيسية للأمن الوطني (وزارة التخطيط 2025).

2. **الخطة الاستراتيجية لوزارة المياه والري 2022-2024**: تهدف إلى إصلاح الحوكمة، وتطوير البنية التحتية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

## البعد المؤسسي والإداري

(World Bank 2022). كما أنّ غياب هيئة رقابية مستقلة يحدّ من إمكانية المساءلة في حال وقوع تجاوزات أو إخلال بالتوزيع العادل.

يتميّز قطاع المياه في الأردن بتعدّد المرجعيّات: وزارة المياه والري، وسلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، والبلديات، وأحياناً القوات المسلحة في حالات الطوارئ. يؤدي هذا التداخل إلى ضعف التنسيق وازدواجية القرارات

## التوجه نحو الخصخصة

الاجتماعية، حيث ارتفعت كلفة الخدمة على بعض الفئات الفقيرة (LSE 2023). يشير بعض النقاد إلى أنّ غياب ضوابط قوية جعل الخصخصة أداة مالية أكثر منها آلية لتحسين الحق في المياه.

منذ مطلع الألفية، شهد قطاع المياه توجّهاً نحو إشراك القطاع الخاص في إدارة بعض الخدمات، مثل عقود التشغيل والصيانة في عمّان والزرقاء. ورغم أنّ هذه الخطوة ساعدت على تحسين الكفاءة الفنية في بعض الحالات، إلا أنّها أثارت جدلاً حول العدالة

## الفجوات القائمة

3. **ضعف المساءلة:** ما من آليات واضحة لمحاسبة الجهات التي تُخفق في ضمان التوزيع العادل.
4. **التأثيرات العشوائية والسياسية:** في بعض المناطق، يتأثر توزيع المياه باعتبارات النفوذ المحلي والعشائري (منى هندية 2024).
5. **قصور في إدماج الفئات المهمشة:** لم تُدرج الاستراتيجيات بشكل كافٍ مؤشرات تتعلق بالنساء، أو اللاجئين، أو ذوي الإعاقة.

يمكن تلخيص أبرز الفجوات في الإطار القانوني الأردني كما يلي:

1. **غياب الاعتراف الدستوري:** ما زال الحق في المياه غير محمي على أعلى مستوى تشريعي.
2. **الطابع الإداري-الفني:** يهيمن المنظور التقني على القوانين والسياسات، بدلاً من المنظور الحقوقي القائم على العدالة.

## الحاجة إلى إصلاح تشريعي

أمام هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية تضمن تكريس الحق في المياه في الدستور، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة على قطاع المياه، وإدماج البعد الحقوقي بشكل أوضح في جميع السياسات والاستراتيجيات. ويجب أن يُبنى هذا الإصلاح على مبادئ المشاركة، والشفافية، والعدالة الاجتماعية، بما ينسجم مع الالتزامات الدولية للأردن (OHCHR 2014).

## 05

## التحديات والفجوات في إعمال الحق في المياه في الأردن

المؤسسية والاجتماعية. ويمكن تصنيف هذه التحديات ضمن المحاور التالية:

بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين وضع قطاع المياه، لا يزال الأردن يواجه مجموعة معقدة من التحديات البنيوية والفجوات

### الندرة المائية الطبيعية

الهطول المطري بنسبة تصل إلى 20% خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وزيادة عدد سنوات الجفاف (World Bank 2022). وقد انعكس ذلك على المخزون الجوفي والسطحي وأدى إلى تراجع إنتاجية السدود والأحواض.

يُعدّ الأردن من أكثر الدول فقرًا بالمياه على مستوى العالم. فتشير بيانات وزارة المياه والري إلى أنّ حصة الفرد السنوية لا تتجاوز 100 متر مكعب، مقارنة بخط الفقر المائي العالمي البالغ 500 متر مكعب (وزارة المياه والري 2023). هذه الندرة ناتجة عن عوامل طبيعية، أبرزها محدودية مصادر المياه السطحية، وتفاوت مستويات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة.

يعتمد الأردن في تلبية احتياجاته المائية على ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: المياه الجوفية، والمياه السطحية، والمياه المُعالجة (مدى الاستراتيجيات 2025):

كما أنّ تغير المناخ أدى إلى انخفاض معدلات

### 1. المياه الجوفية

الاستهلاك الجائر، إذ تجاوزت السحوبات الحدود الآمنة في معظم الأحواض الجوفية.

« تشكّل العمود الفقري لإمدادات المياه في الأردن بنسبة تقارب 58% من إجمالي الموارد المائية.

« من أبرز المشكلات: انخفاض منسوب المياه، وارتفاع نسب الملوحة، وزيادة كلفة الضخ.

« يتعرّض هذا المصدر لضغوط كبيرة نتيجة

### 2. المياه السطحية

التقلّبات المناخية، والتبخر المرتفع، والتلوث. وقد وصلت نسبة التخزين في السدود الأربعة عشر إلى نحو 32% فقط من طاقتها الكاملة عام 2022.

« تمثل حوالى 26% من الإمدادات الكلية.

« تتوزع في الغالب على السدود والأنهار والأودية، مثل سد الملك طلال ونهر اليرموك.

« تواجه هذه الموارد تحديات حقيقية، أبرزها

### 3. المياه المُعالَجة

« تمثل هذه المياه رافدًا مهمًا للتخفيف من الضغط على المصادر التقليدية، لكن ما زال استخدامها محدودًا في الشرب والصناعة.

« تسهم بما يقارب 15% من الإمدادات، ويُعاد استخدامها بشكل رئيسي في القطاع الزراعي.

### الاستنزاف الجائر للموارد الجوفية

(2024). ويعود ذلك إلى الاستخدام الزراعي المكثف وانتشار الآبار غير المرخصة. وبالرغم من محاولات الحكومة لضبط هذه الممارسات، غالبًا ما تحدّد الاعتبارات العشوائية والسياسية من فاعلية الرقابة.

تُستهلك الأحواض الجوفية بمعدلات تفوق طاقتها التجديدية. فبعض الأحواض، مثل حوض الديسي واليرموك، تشهد استنزافًا حادًا أدى إلى انخفاض منسوب المياه وارتفاع نسب الملوحة (منى هندية

### مؤشرات الهدف السادس (SDG6)

الصرف الصحي الأساسية لا تزال أقل من 70% في بعض المناطق الريفية.

3. نسبة المياه العادمة التي تتم معالجتها بلغت 80% في المدن الكبرى لكنها أقل بكثير في القرى والأطراف.

4. نسبة الموارد المائية المسجوبة من الإجمالي المُتاح تجاوزت 100%، ما يعني أن الأردن يستهلك المياه بمعدّل يفوق نسبة التجدد سنويًا.

يعكس هذا التراجع فجوة هيكلية في الإدارة المائية بالرغم من الاستراتيجيات الوطنية، ويشير إلى ضرورة ربط السياسات الوطنية بشكل أوثق بالالتزامات الدولية.

يُظهر تقرير الأردن وأهداف التنمية المستدامة (خطوات صغيرة ومسار طويل 2024) أن الأردن لم يحقق سوى تقدّم محدود في الهدف السادس المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي. فقد تراجع ترتيبه العالمي من 124 في عام 2015 إلى 131 في عام 2023 (SDG Jordan Report 2024).

وتكشف المؤشرات الفرعية عن فجوات عميقة:

1. نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة ارتفعت بشكل طفيف من 73% عام 2015 إلى 75% عام 2020، وهو معدل أقل من المتوسط العالمي.

2. نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات

### الفاقد المائي

والاعتداءات غير القانونية على الشبكات. وتتطلب معالجة هذا التحدي استثمارات ضخمة في البنية التحتية تتجاوز 500 مليون دولار خلال العقد المقبل.

معدل الفاقد المائي في الأردن يُعتبر من بين الأعلى عالميًا، إذ يتجاوز 45% في بعض المناطق (World Bank 2022). ويعود ذلك إلى تهالك البنية التحتية، والتسريبات،

### العدالة في التوزيع

وتشير البيانات إلى أن 24% من الأسر الريفية تعتمد على الصهاريج كمصدر رئيسي للمياه، مقارنة بـ 6% فقط في المدن الكبرى. ويعكس هذا التفاوت خللاً في العدالة المائية، كما يؤثر سلبيًا في الفئات الهشة.

بالرغم من أن الدستور ينص على المساواة بين المواطنين، يظهر الواقع تفاوتات كبيرة في الحصول على المياه. فسكان العاصمة عمّان يحصلون على تزويد أسبوعي أكثر انتظامًا مقارنة بسكان المحافظات الجنوبية والشرقية الذين قد ينتظرون أسبوعًا أو أكثر (ESCWA 2023).

## أثر اللاجئين

من منظمة الصحة العالمية (50 لتراً) (UNICEF 2022). وبالرغم من الدعم الدولي، لا يزال الوضع هشاً ويؤثر على قدرة الأردن في ضمان العدالة المائية لمواطنيه وللاجئين على حد سواء.

يستضيف الأردن أكثر من 1.3 مليون لاجئ، ما يشكل ضغطاً إضافياً على البنية التحتية المائية. في مخيم الزعتري مثلاً، متوسط الاستهلاك لا يتجاوز 35-40 لتراً للفرد يومياً، وهو أقل من الحد الأدنى الموصى به

## التحديات المؤسسية والإدارية

إلى ضعف التنسيق وازدواجية القرارات (World Bank 2022). كما أن غياب هيئة وطنية مستقلة للرقابة على توزيع المياه يضعف المساءلة.

يتسم قطاع المياه في الأردن بتعدد المرجعيات: وزارة المياه والري، وسلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، والبلديات، وأحياناً الأجهزة الأمنية. ويؤدي هذا التشابك

## الخصخصة وإدارة الخدمات

الخدمة على بعض الفئات الفقيرة (LSE 2023). وقد زاد غياب الضوابط الرقابية الواضحة من هذه الانتقادات.

منذ بداية الألفية، اتجه الأردن نحو إشراك القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه. ومع أن الخصخصة حسّنت بعض الجوانب الفنية، أدت أيضاً إلى رفع كلفة

## البعد الثقافي والعشائري

المحلية. ويفرض هذا البعد الثقافي تحدياً إضافياً أمام أعمال الحق في المياه وفق معايير المساواة (الهايجنة 2025).

تشير بعض الدراسات إلى أن توزيع المياه في بعض المناطق يخضع للاعتبارات العشائرية والنفوذ الاجتماعي، ما يؤدي إلى تفاوت في حصة المجتمعات

## ضعف الربط بين السياسات المائية والحقوقية

لا تزال سياسات المياه في الأردن محكومة إلى حد كبير بالاعتبارات التقنية والإدارية، من دون دمج المنظور الحقوقي بشكل كافٍ. فنادرًا ما تشير تقارير وزارة المياه إلى مبادئ مثل المساواة أو عدم التمييز، ما يعكس فجوة بين الالتزامات الدولية والواقع الوطني (OHCHR 2014).

## 06

## التفاوت في الوصول إلى المياه والفئات المهمشة

الهشة مثل النساء، والأطفال، واللاجئين، وذوي الإعاقة. ويُعتبر هذا البُعد من أهم مؤشرات قياس مدى التقدم في إعمال الحق في المياه، كما ورد في أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف السادس (SDG6).

يمثل التفاوت في الوصول إلى المياه أحد أبرز أوجه الإخلال بالعدالة المائية في الأردن. ولا يتجلى هذا التفاوت في البُعد الجغرافي بين العاصمة والمناطق الطرفية فحسب، بل يمتد ليشمل الفئات الاجتماعية

### التفاوت الجغرافي

كبير في كلفة الحصول على المياه. ففي حين يعتمد سكان المدن على الشبكات الرسمية، يضطر سكان الأرياف والبادية إلى الاعتماد على صهاريج المياه، التي قد تصل كلفتها إلى 20% من دخل الأسرة الشهري (ESCWA 2023).

تشير بيانات وزارة المياه والري إلى أن معدل تزويد المياه في بعض المحافظات الجنوبية لا يتجاوز يومًا واحدًا في الأسبوع، بينما يصل في العاصمة عمّان إلى مرتين أسبوعيًا (وزارة المياه والري 2023). ويعكس هذا التباين خللاً في التخطيط والتوزيع، كما يؤدي إلى تفاوت

### الفئات الفقيرة

أخرى كالتعليم والصحة. كما أن الأحياء غير الرسمية في المدن الكبرى غالبًا ما تعاني من ضعف البنية التحتية المائية، ما يضاعف الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن الأسر الفقيرة في الأردن تتفق نسبة أعلى من دخلها على المياه مقارنة بالأسر الميسورة (World Bank 2022). وبشكل ذلك عبئًا إضافيًا يحدّ من قدرتها على تلبية احتياجات أساسية

### النساء والفتيات

(UNICEF 2022). كما أن الأعباء المنزلية المرتبطة بالمياه تزيد من العبء النفسي والجسدي على النساء، ما يحدّ من مشاركتهنّ في الحياة العامة.

تتحمل النساء أعباءً إضافية مرتبطة بأزمة المياه. في المناطق الريفية، تضطر النساء والفتيات إلى قطع مسافات طويلة لجلب المياه في حال انقطاعها عن الشبكة، وهو ما يؤثر على فرصهنّ في التعليم والعمل

### الأطفال

بعض الدراسات حالات انقطاع للفتيات عن التعليم بسبب سوء البنية التحتية الصحية في المدارس الريفية.

يُعتبر الأطفال من الفئات الأكثر تأثرًا بنقص المياه. ففي بعض المدارس، تفتقر المرافق الصحية للمياه بشكل منتظم، ما يعكس على النظافة الشخصية والحالة الصحية للطلاب (OHCHR 2014). وقد سجّلت

## اللاجئون

أقل من الحد الأدنى البالغ 50 لترًا الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية (UNHCR 2023). ينعكس هذا النقص على الصحة العامة ويضاعف من التوترات بين اللاجئين والمجتمع المضيف.

يستضيف الأردن أكثر من 1.3 مليون لاجئ، يعيش نصفهم تقريبًا في مخيمات مثل الزعتري والأزرق. في هذه المخيمات، يتم تزويد الأسر بالمياه عبر صهاريج بكمية محدودة لا تتجاوز 35-40 لترًا للفرد يوميًا، وهو

## الأشخاص ذوو الإعاقة

الوطنية لا توفر مؤشرات واضحة حول هذه الفئة. ما يحدّ من قدرتهم على المطالبة بحقوقهم (ESCWA 2023).

لا تراعي السياسات المائية في الأردن بشكل كافٍ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. فغياب التصميم الشامل في البنية التحتية يجعل من الصعب وصولهم إلى نقاط المياه أو المرافق الصحية. كما أن البيانات

## أثر التفاوت على الحقوق الأخرى

تؤدي هذه التفاوتات إلى انتهاك مجموعة من الحقوق الأساسية الأخرى:

4. **الحق في الكرامة الإنسانية:** شعور الفئات المهمشة بالتمييز ينعكس على تماسك المجتمع.

1. **الحق في الصحة:** يرتبط نقص المياه بانتشار الأمراض المنقولة بالمياه.

إنّ الماء أساس للحياة والصحة. ولا غنى عن حق الإنسان في الماء من أجل حياة صحية وكرامة، كما أنه شرط أساسي لإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى.

2. **الحق في التعليم:** يؤثر نقص المياه على انتظام التعليم، خصوصًا للفتيات.

3. **الحق في العمل:** تتحمل النساء أعباءً إضافية تقلل من فرص مشاركتهنّ الاقتصادية.

## البيانات والفجوات الإحصائية

أوصت تقارير دولية بضرورة تطوير نظام إحصائي وطني يشمل مؤشرات حقوقية لقياس العدالة المائية (SDG Jordan Report 2024).

من أبرز الفجوات القائمة غياب بيانات تفصيلية مصنّفة حسب النوع الاجتماعي، الوضع الاقتصادي، والإعاقة. ونتيجة لهذا النقص، يصبح من الصعب صياغة سياسات تستجيب لاحتياجات الفئات المهمشة. وقد

## خلاصة

والتشغيلية، ومحدودية التمويل، وضعف كفاءة الإدارة، وارتفاع نسب الفاقد، وتحديات الضخ المتقطع، وقصور التشريعات، والحاجة إلى مراجعة الاتفاقيات المائية المشتركة. وتُظهر هذه المعوقات، التي أشار إليها بعض الباحثين في سياق الحق في المياه (الكيلاني: محاضرة غير منشورة)، أن التحديات ليست فنية فحسب، بل حقوقية ومؤسسية في جوهرها.

يكشف التفاوت في الوصول إلى المياه أنّ أزمة المياه في الأردن ليست فقط أزمة بيئية أو تقنية، بل هي في الأساس أزمة عدالة اجتماعية. وتتطلب معالجة هذه الأزمة إدماج منظور حقوق الإنسان في السياسات المائية، وتطوير برامج خاصة للفئات الهشة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

تفاقم هذه التحديات أهم المعوقات التي يواجهها ملف المياه في الأردن، والتي تشمل: شحّ الموارد المائية، ويُعدّ المصادر عن مراكز الطلب، وارتفاع التكاليف المالية

## 07

## التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الحق في المياه

بالتفاعلات الإقليمية والدولية، سواء من خلال تقاسم الموارد المشتركة أو عبر التمويل والتعاون الفني.

نظرًا إلى موقع الأردن الجغرافي ومحدودية موارده المائية، لا يمكن النظر إلى الحق في المياه باعتباره مسألة داخلية فحسب. بل إن هذا الحق يتأثر بشكل مباشر

### التعاون مع سوريا - حوض نهر اليرموك

في عام 2025، أفضت مفاوضات أردنية-سورية إلى تفاهات تقضي بوقف حفر الآبار المُخالفة وتعزيز التعاون الفني. ومع أن هذه التفاهات تمثل خطوة إيجابية، تبقى فعاليتها مرهونة بوضع آليات متابعة ورقابة مشتركة.

يُعد حوض نهر اليرموك من أهم مصادر المياه السطحية للأردن، إذ يُسهم في تغذية سدّ الوحدة وتزويد المناطق الشمالية بالمياه. إلا أن الحوض تعرض خلال العقود الماضية لاستنزاف واسع نتيجة حفر مئات الآبار غير المرخصة على الجانب السوري، إضافة إلى إقامة سدود صغيرة قللت من تدفق المياه إلى الأردن (منى هندية 2024).

### العلاقة مع إسرائيل - نهر الأردن

يُنقَد الاتفاق لأنه لم يُعطِ الأردن حصة عادلة تتناسب مع احتياجاته السكانية، بل عزز تبعية مائة تجعل الأردن عرضة للضغوط السياسية.

منذ توقيع معاهدة وادي عربة عام 1994، نص الاتفاق على تقاسم مياه نهر الأردن وروافده بين الطرفين (LSE 2023). وبالرغم من أن الاتفاق ساعد في تأمين كميات إضافية للأردن، ترى المملكة أن حصتها غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. من منظور حقوقي،

### مشروع الناقل الوطني والتحلية

من حيث التمويل - يعكس اعتماد الأردن المتزايد على التعاون الخارجي لتأمين استثمارات البنية التحتية الكبرى.

يُعد مشروع الناقل الوطني لتحلية مياه البحر الأحمر في العقبة وضخها إلى مختلف مناطق المملكة أحد أهم المشاريع الاستراتيجية في الأردن، كونه يشكل استجابة مباشرة لأزمة ندرة المياه وتزايد الطلب الحضري، خصوصًا في العاصمة عمّان. يُدار المشروع بمرجعية وطنية تتمثل في وزارة المياه والري، لكنه يقوم على شراكات تمويلية دولية واسعة تشمل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وغيرها. هذا الطابع المزدوج - أي الوطني من حيث الإدارة والدولي

من الناحية التقنية، يركز المشروع على استخدام تكنولوجيا التناضح العكسي (Reverse Osmosis) لتحلية نحو 300 مليون متر مكعب سنويًا من مياه البحر الأحمر، بما يغطي قرابة 40% من احتياجات مياه الشرب في المملكة عند بدء التشغيل المتوقع عام 2031. وقد جرى ربط المشروع بمصادر الطاقة المتجددة عبر إنشاء

تكريس التفاوت الاجتماعي في الوصول إلى المياه، ما لم تُعتمد سياسات دعم تراعي الفئات المحدودة الدخل.

من المقرر أن تبدأ الأعمال الإنشائية عام 2026 وتستمر أربع سنوات، بحيث يبدأ الضخ بحلول عام 2031. وتعكس هذه الفترة الزمنية الطويلة حجم التحديات المرتبطة بالمشاريع الضخمة، مثل استملاك الأراضي، وتعديل التصاميم، وإنجاز الأعمال المبكرة المتعلقة بالدراسات الجيولوجية والهندسية.

إضافة إلى ذلك، يُنظر إلى المشروع بوصفه عنصرًا مكملًا لاستراتيجيات أخرى في قطاع المياه، مثل برنامج خفض الفاقد المائي الذي يهدف إلى تقليل الفاقد بنسبة 2% سنويًا. ومن شأن تكامل المشروعين أن يسهم في تقليل الضغط على المياه الجوفية وتعزيز استدامة الموارد، إلا أن نجاحهما مرهون بفعالية أنظمة الحماية المؤسسية والرقابية.

في المحصلة، يعكس مشروع الناقل الوطني للتلية نموذجًا معقدًا من التداخل بين التكنولوجيا، والتمويل الدولي، والحوكمة المحلية، والعدالة الاجتماعية. فهو يمثل فرصة استراتيجية للأردن لتأمين مصدر مستدام للمياه على المدى الطويل، لكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات جوهرية حول كلفته، وأثاره على الفئات الهشة، وإمكانية تحوله إلى عبء مالي إذا لم يُدار ضمن رؤية متوازنة تراعي البعدين الحقوقي والاقتصادي معًا.

الاتفاقية أن يعزز الموقف القانوني الأردني في إدارة موارده المشتركة، ويضعه ضمن شبكة دولية تسهّل التعاون وتبادل الخبرات.

4. **اليونيسف:** التركيز على توفير المياه والصرف الصحي في المدارس والمخيمات.

ساهمت هذه الشراكات في تحسين البنية التحتية والخدمات، إلا أن المجتمع المدني ينتقدها لكونها تركز غالبًا على الحلول التقنية أكثر من العدالة الاجتماعية.

محطة شمسية بقدرة 281 ميغاواط لتغطية ما يقارب 27% من احتياجاته التشغيلية، وهو ما يشير إلى توجهه استراتيجي نحو دمج إدارة المياه مع سياسات التحوّل الطاقوي.

أما على صعيد الحوكمة، فقد تبنت الحكومة نموذج بناء-تشغيل-نقل (BOT) من خلال عقد امتياز مع ائتلاف شركتي Suez و Meridiam، بحيث يتولى الائتلاف مسؤولية التمويل والتصميم والبناء والتشغيل والصيانة لفترة امتياز تصل إلى 26 عامًا، قبل أن تعود ملكية المشروع إلى الدولة. ويُعد هذا النموذج تعبيرًا عن سياسة الدولة في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لكنه يثير في الوقت نفسه نقاشًا حول قدرة الحكومة على ضبط الأسعار وحماية المستهلكين، خصوصًا الفئات الفقيرة، في حال ارتفاع تكاليف التشغيل أو تراكم الفوائد المالية.

من الناحية الاقتصادية، تُقدر تكلفة المشروع بأكثر من 4 مليارات دينار أردني، تشمل الإنشاءات والقروض والفوائد. وحتى منتصف عام 2025، جرى تأمين نحو 816 مليون دولار من المنح والقروض، بينها 350 مليون دولار مساهمة حكومية و300 مليون دولار منحة أميركية، إضافة إلى مساهمات من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا. ومع ذلك، لا يزال تحديد تعرفه المتر المكعب قيد الدراسة، حيث ستُحسّم الكلفة النهائية خلال مرحلة الإغلاق المالي. وهنا، تبرز إشكالية العدالة المائية، إذ قد يؤدي أي تسعير مرتفع إلى

## الانضمام إلى الأطر القانونية الدولية

أبدى الأردن اهتمامًا بالانضمام إلى اتفاقية هلسنكي لعام 1992 بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود (UNECE 1992). ومن شأن الانضمام إلى هذه

## دور المؤسسات الدولية

يحظى الأردن بدعم تقني ومالي من عدة شركاء دوليين:

1. **الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID):** تمويل مشاريع تقليل الفاقد وتحسين الشبكات.
2. **البنك الدولي:** دعم إصلاحات الحوكمة وتطوير السياسات.
3. **الاتحاد الأوروبي:** تعزيز الإدارة المستدامة وتشجيع الشفافية.

## المجتمع المدني الإقليمي

ومشاريع لإدارة المياه الجوفية المشتركة (ESCWA) (2023). وتساهم هذه المبادرات في التوعية وتعزيز الضغط على الحكومات لتبني سياسات أكثر عدالة.

جمعت بعض المبادرات الإقليمية منظمات أردنية مع شركاء عرب ودوليين لتعزيز العدالة المائية، مثل ورش تدريبية حول اعتبار المياه حقًا من حقوق الإنسان،

## النهج التكاملي (المياه-الغذاء-الطاقة)

3. **الغذاء:** من خلال توجيه المياه المُعالَجة لدعم القطاع الزراعي.

يعكس هذا النهج فهمًا أكثر شمولية للحق في المياه، ويربطه ببقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

يتطلب حل أزمة المياه في الأردن تبني نهج تكاملي يربط بين المياه والطاقة والغذاء (هندية 2025). فعلى سبيل المثال، يجب ألا يُنظر إلى مشروع التحلية كمشروع مائي فحسب، بل كمشروع يدمج بين:

1. **المياه:** عبر توفير كميات إضافية للشرب.

2. **الطاقة:** باستخدام مصادر متجددة كالطاقة الشمسية والرياح.

## التحديات أمام التعاون الدولي

بالرغم من أهمية هذه الجهود، يواجه الأردن تحديات كبيرة:

1. **غياب الالتزام الطويل الأمد:** بعض الاتفاقيات تبقى رهينة التغيرات السياسية.

2. **تضارب الأولويات:** بين الحاجة الوطنية والاعتبارات الإقليمية.

3. **الاعتماد على التمويل الخارجي:** ما يجعل السياسات عرضة لشروط المانحين.

4. **ضعف التكامل بين الأطر القانونية:** حيث ما من ربط كافٍ بين اتفاقيات المياه والاتفاقيات البيئية والمناخية (ICJ 2025).

## 08

## الحوكمة ودبلوماسية المياه من منظور حقوق الإنسان

الإقليمية والدولية للأردن مع دول الجوار والمجتمع الدولي. ومن منظور حقوق الإنسان، يشكل هذان البعدان معاً أداة حاسمة لضمان أعمال الحق في المياه على المستويين الوطني والدولي.

لا يمكن فهم أزمة المياه في الأردن أو البحث عن حلول مستدامة لها من دون التطرق إلى بُعْدَيْن مترابطين، هما: الحوكمة المائية ودبلوماسية المياه. فالبعد الأول يرتبط بالآليات الداخلية لإدارة الموارد وضمان العدالة والشفافية، والثاني يتصل بالعلاقات

### الحوكمة المائية في الأردن

بالاستهلاك، والفاقد، والتوزيع دائماً للجمهور، ما يحدّ من المساءلة.

يُقصد بالحوكمة المائية مجموعة المؤسسات والسياسات والقوانين والعمليات التي تُدار من خلالها الموارد المائية. في الأردن، تتسم الحوكمة بعدة ملامح:

3. **غياب المساءلة الفعالة:** ما من هيئة مستقلة قادرة على مراقبة أداء مؤسسات المياه.
4. **قصور المشاركة المجتمعية:** غالباً ما يُستبعد المجتمع المدني والمجموعات المحلية من عملية صنع القرار (ESCWA 2023).

1. **تعدّد المرجعيات:** وزارة المياه والري، وسلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، والبلديات، وأحياناً جهات أخرى. يؤدي هذا التعدد يؤدي إلى ضعف التنسيق (World Bank 2022).

2. **ضعف الشفافية:** لا تُتاح البيانات المتعلقة

### البعد الحقوقي في الحوكمة

من منظور حقوق الإنسان، تعني الحوكمة المائية:

3. **المشاركة:** إشراك النساء، والفقراء، واللاجئين، وذوي الإعاقة في عمليات التخطيط والتنفيذ.
4. **العدالة:** توزيع المياه على أساس المساواة وعدم التمييز (OHCHR 2014).

1. **الشفافية:** ضمان حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات.

2. **المساءلة:** إخضاع المؤسسات للمحاسبة عند الإخفاق في ضمان التوزيع العادل.

### دبلوماسية المياه: المفهوم والأهمية

للحدود مثل نهر الأردن ونهر اليرموك. من منظور حقوق الإنسان، لا تقتصر الدبلوماسية المائية على تقاسم الكميات، بل تشمل أيضاً:

تشير دبلوماسية المياه إلى استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية لإدارة الموارد المائية المشتركة بين الدول. في حالة الأردن، تُعد هذه الدبلوماسية مسألة وجودية بحكم اعتماده الكبير على موارد عابرة

1. ضمان الاستخدام المنصف والمعقول للموارد (UNECE 1992).
2. الالتزام بمبدأ منع الضرر الجسيم للدول الأخرى.
3. تحمل مسؤولية مشتركة تجاه الأجيال المقبلة (ICJ 2025).

## الأردن ودبلوماسية المياه

1. مع سوريا: تضمّنت التفاهات الأخيرة بشأن حوض اليرموك وقف الاستنزاف غير القانوني للموارد، ما يسهم في تعزيز حق سكان شمال الأردن بالمياه (منى هندية 2024).
2. مع إسرائيل: نصّت معاهدة وادي عربة 1994 على تقاسم مياه نهر الأردن، لكن من منظور حقوقي تبقى الحصّة الأردنية غير كافية، وهو ما
3. تحدّ من قدرة الدولة على ضمان حق مواطنيها في المياه (LSE 2023).
3. مع المجتمع الدولي: يعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الدولية لدعم قطاع المياه، لكن هذا الاعتماد يثير تساؤلات حول السيادة والاستدامة، خاصة إذا لم تُدمج معايير العدالة المائية في الاتفاقيات.

## التلاقي بين الحوكمة والدبلوماسية

1. داخليًا: الحوكمة القائمة على الحقوق تعزز الثقة بين الدولة والمجتمع وتضمن عدالة التوزيع.
2. خارجيًا: الدبلوماسية الحقوقية تمنح الأردن أساسًا قانونيًا وأخلاقيًا أقوى في مفاوضاته على الموارد المشتركة.
3. القاسم المشترك: كلا البعدين يُترجمان إلى التزام واحد، ألا وهو: ضمان الحق في المياه كحق إنساني لا يتجزأ.

## مقترحات لتعزيز البُعدين

1. إدماج الحق في المياه في الدستور الأردني كأساس للحكم الرشيد والدبلوماسية.
2. إنشاء هيئة وطنية مستقلة للحوكمة المائية تخضع للمساءلة أمام البرلمان.
3. زيادة الشفافية في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمياه عبر نشر تفاصيلها وإشراك المجتمع المدني.
4. تبني النهج التكاملي (المياه-الغذاء-الطاقة) في المفاوضات الإقليمية لتعزيز الاستدامة.
5. الاستفادة من التجارب الدولية التي دمجت حقوق الإنسان مع الحوكمة المائية، كما في حالتي المغرب وجنوب أفريقيا.

## 09

## التوصيات: تعزيز الحق في المياه في الأردن

استنادًا إلى التحليل المُقدّم في هذا التقرير، يمكن تصنيف التوصيات ضمن ثلاث فئات رئيسية: قانونية، وإدارية/مؤسسية، وسياساتية/استراتيجية.

### توصيات قانونية

1. النص صراحة على الحق في المياه في التشريعات الوطنية (الدستور والقوانين).
2. مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية مثل التعليق العام رقم 15 وقرار الجمعية العامة 292/64.
3. سنّ تشريعات تُلزم الدولة بمراقبة جودة المياه وتوفيرها بانتظام لجميع السكان.
4. إدماج حماية الحق في المياه ضمن العقود مع القطاع الخاص.
5. تأسيس آلية وطنية للمساءلة تشمل شكاوى المواطنين وإلزام الجهات المختصة بالرد.
6. إقرار قانون خاص للمياه.
- 7.

### توصيات إدارية ومؤسسية

1. تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بقطاع المياه.
2. تقوية القدرات الفنية والإدارية في إدارة الطلب على المياه وتقليل الفاقد.
3. تعزيز الشفافية عبر نشر بيانات التوزيع المائي.
4. تعزيز الحوكمة والشفافية بمؤشرات عدالة مائية.
5. تطوير أنظمة الشكاوى والتظلم بطرق تناسب الجميع.
6. تحسين مراقبة جودة المياه خصوصًا في المناطق الطرفية.

### توصيات سياساتية واستراتيجية

1. دمج حقوق الإنسان في الاستراتيجية الوطنية للمياه.
2. تطبيق سياسة تسعير عادلة تراعي الفئات ذات الدخل المحدود.
3. الانضمام إلى اتفاقية هلسنكي 1992.
4. الاستثمار في التحلية والطاقة المتجددة.
5. توسيع برامج التوعية المجتمعية بالحق في المياه.
6. تشجيع الشراكات مع المنظمات الدولية.
7. ربط قطاع المياه بالأمن الغذائي والصحي ضمن إطار متكامل.
8. إدراج مؤشرات قابلة للقياس لمتابعة التقدم في أعمال الحق في المياه.

9. صياغة سياسات زراعية وتسعيرية تراعي المساواة وعدم التمييز.
10. تحويل الإصلاحات التقنية (خفض الفاقد، والتلوية، وإعادة الاستخدام) إلى التزامات حقوقية.
11. ربط الأمن المائي بالبُعد الدولي عبر المطالبة بالحصص العادلة كحق سيادي.
12. تعزيز البُعد الدبلوماسي للمطالبة بحصص عادلة في المياه المشتركة.

# 10

## الخاتمة

يكشف هذا التقرير أنّ قضية المياه في الأردن لم تُعدّ مجرد أزمة قطاعية أو فنية، بل أصبحت قضية حقوقية بامتياز، تتداخل فيها الأبعاد البيئية والاجتماعية والسياسية والقانونية. وبالرغم من التقدم الملموس في تبني استراتيجيات وطنية طموحة لتحسين قطاع المياه، ما زالت الفجوات القانونية، والاختلالات في التوزيع، والتحديات البيئية والمؤسسية تعيق الأعمال الكامل والقُنِيف لهذا الحق الأساسي. ومن أجل تكريس الحق في المياه وتحويل الأخيرة من مجرد مورد طبيعي إلى حق إنساني فعلي، تبرز الحاجة إلى حزمة من الخطوات المترابطة على المستويين التشريعي والسياساتي، تقوم في جوهرها على وجود إرادة سياسية قوية تضع المياه في صدارة الأولويات الوطنية بوصفها شرطًا للكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة. كما تتطلب هذه الخطوات مواءمة التشريعات المحلية مع الالتزامات الدولية بما يضمن إدراج الحق في المياه ضمن المنظومة القانونية الوطنية كحق دستوري واضح وقابل للإنفاذ، إلى جانب إشراك المجتمعات المحلية والفئات المهمشة مثل النساء واللاجئين وذوي الإعاقة في صياغة السياسات المائية وتنفيذها لتعزيز العدالة والتمثيل المتكافئ، ويُضاف إلى ذلك ضرورة إدراج مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة في الاستراتيجيات الوطنية بما يضمن حوكمة رشيدة للموارد المائية ويعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

## المراجع

- \* الهياجنة، عبد الناصر. التشريعات البيئية في الأردن في ضوء القانون الدولي البيئي. عَمَّان: دار وائل، 2025.
- \* منتدى الاستراتيجيات الأردني. ورقة سياسات بعنوان "المياه: خيارات الأردن أمام أزمة الإمدادات والاستخدامات"، 2025.
- \* منى هندية. مقوّمات استدامة الأمن المائي الأردني. عَمَّان: جماعة عَمَّان لحوارات المستقبل، 2024. (جماعة عَمَّان لحوارات المستقبل. متاح على: [الرابط](#).)
- \* قناة المملكة. "تصريحات مدير وحدة إدارة مشروع الناقل الوطني صدام خليفات"، 2025. متاح على: [الرابط](#).
- \* وزارة المياه والري. الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040. عَمَّان: وزارة المياه والري، 2023. متاح على: [الرابط](#).
- \* وزارة المياه والري. الخطة الاستراتيجية لوزارة المياه والري 2022-2024. عَمَّان: وزارة المياه والري، 2022. متاح على: [الرابط](#).
- \* وزارة المياه والري. قانون سلطة المياه رقم 18 لسنة 1988 وتعديلاته. الجريدة الرسمية، عَمَّان. متاح على: [الرابط](#).
- \* وزارة البيئة. قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017. الجريدة الرسمية، عَمَّان. متاح على: <http://www.lob.gov.jo>.
- \* منى هندية، مؤسّسة شومان. ورقة سياسات: نحو نهج تكاملي في إدارة الموارد الطبيعية. عَمَّان: مؤسّسة شومان، 2025. متاح على: [الرابط](#).
- \* منتدى الاستراتيجيات الأردني. الأردن وأهداف التنمية المستدامة: خطوات صغيرة ومسار طويل. عَمَّان: منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2024. متاح على: [الرابط](#).
- \* القرآن الكريم. سورة الأنبياء، الآية 30. متاح على: [الرابط](#).
- \* أبو داود. سنن أبي داود. حديث "المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلاً والماء والنار". متاح على: [الرابط](#).
- \* سوزان الكيلاني. الحق في المياه. محاضرة غير منشورة.
- \* ESCWA. Water and Sanitation in the Arab Region: SDG6 Progress Report. Beirut: ESCWA, 2023. Available at: [Link](#).
- \* Gleick, Peter. "The Human Right to Water." Water Policy 1, no. 5 (1998): 487–503. Available at: [Link](#).
- \* ICJ. Advisory Opinion on Climate Change and Human Rights. The Hague: International Court of Justice, 2025. Available at: [Link](#).
- \* IACHR. Advisory Opinion on Environment and Human Rights. San José: Inter-American Court of Human Rights, 2020. Available at: [Link](#).
- \* LSE. Politics of Water in Jordan. London: London School of Economics, 2023. Available at: [Link](#).
- \* OHCHR. Realizing the Human Rights to Water and Sanitation: A Handbook. Geneva: United Nations, 2014. Available at: [Link](#).
- \* UN CESCR. General Comment No. 15: The Right to Water. Geneva: United Nations, 2002. Available at: [Link](#).
- \* UN General Assembly. Resolution 64/292: The Human Right to Water and Sanitation. New York: United Nations, 2010. Available at: [Link](#).
- \* 9. UN General Assembly. Resolution 68/157: The Human Right to Safe Drinking Water and Sanitation. New York: United Nations, 2013. Available at: [Link](#).

- \* UN General Assembly. Resolution 70/169: Human Rights to Safe Drinking Water and Sanitation. New York: United Nations, 2015. Available at: [Link](#).
- \* UN Human Rights Council. Resolution 15/9: Human Rights and Access to Safe Drinking Water and Sanitation. Geneva: United Nations, 2010. Available at: [Link](#).
- \* UNECE. Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes (Helsinki Convention). Geneva: United Nations, 1992. Available at: [Link](#).
- \* UNICEF. Water, Sanitation and Hygiene in Jordan. Amman: UNICEF, 2022. Available at: [Link](#).
- \* UNHCR. WASH in Refugee Camps in Jordan. Geneva: UNHCR, 2023. Available at: [Link](#).
- \* UNFCCC. Paris Agreement. Bonn: UNFCCC, 2015. Available at: [Link](#).
- \* World Bank. Jordan Country Climate and Development Report. Washington, DC: World Bank, 2022. Available at: [Link](#).
- \* World Bank. Jordan: Water Sector Support Project. Washington, DC: World Bank, 2022. Available at: [Link](#).
- \* Ministry of Water and Irrigation (MWI). National Carrier Project Factsheet. Amman: MWI, 2025. Available at: [Link](#).
- \* Kingdom of Jordan – Ministry of Water and Irrigation. BOT Agreement for the National Carrier Project. Amman: MWI, 2025. Available at: [Link](#).
- \* UN General Assembly. Universal Declaration of Human Rights. 1948, Article 25. Available at: [Link](#).
- \* International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR). 1966, Articles 11–12. Available at: [Link](#).
- \* Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), UN-Habitat, and World Health Organization (WHO). The Right to Water (Fact Sheet No. 35). 2010. Available at: [Link](#).
- \* United Nations. Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. UN Doc. A/RES/70/1, 2015. Available at: [Link](#).
- \* Constitution of the Republic of South Africa. 1996, Section 27. Available at: [Link](#).
- \* U.S. International Development Finance Corporation (DFC). Jordan National Water Carrier: Financial Support. Washington, DC: DFC, 2024. Available at: [Link](#).



تقرير الرائد العربي للحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية

الحق في المياه وتغيّر المناخ 2025

## الحق في المياه في الأردن

من إدارة الندرة إلى مساءلة السياسات

هلا مراد

ناشطة حقوقية وبيئية

# المحتويات

33	مقدمة التقرير ومنهجيته
37	السياق المائي الوطني في الأردن
39	إنتاج المياه، استخداماتها، واللامساواة في الوصول
42	الإطار القانوني والمؤسسي للمياه في الأردن
46	إدارة المياه العابرة للحدود والدبلوماسية المائية: بين القيود الجيوسياسية وفرص العدالة المائية
48	حوكمة المياه وفجوات المساءلة
51	الفئات المهمشة والحق في المياه
54	مسارات مساءلة لإعمال الحق في المياه في الأردن
57	المراجع

## 01

## مقدمة التقرير ومنهجيته

## الحق في المياه في الأردن: سياق التقرير، فرضياته، ومنهجيته

## ■ لماذا الحق في المياه؟

الخمس لجميع الأفراد دون استثناء. فالمياه، في سياق ندرة مزمنة، لا تُدار فقط بوصفها موردًا طبيعيًا، بل كقرارٍ سياسي يتعلق بكيفية توزيع الأعباء والمنافع. وفي هذا السياق، أشار أحد الخبراء في مداخلته خلال الجلسات التشاورية الوطنية (2025/1/9؛ 2025/7/10) إلى أن: «الندرة في الأردن ليست حدثًا مفاجئًا، بل حالة بنوية معروفة منذ عقود، ما يجعل اختبار السياسات هو في كيفية إدارة هذه الندرة لا في تبريرها».

بهذا المفهوم، تتحوّل المياه من قضية تشغيلية إلى سؤالٍ يتعلق بالالتزامات والسياسات والمسئولة، ويصبح أي إخفاق في ضمان العناصر الحقوقية للمياه اختبارًا لقدرة منظومة الحوكمة على الوفاء بالالتزام الحقوقي، لا مجرد عطلٍ تقني في الشبكات.

قريبة من المملكة العربية السعودية، مع اختلافٍ في بنية الاعتماد على الموارد. فبينما تعتمد السعودية بشكلٍ واسعٍ على التحلية، يعتمد الأردن أساسًا على مياهٍ جوفيةٍ مُستنزفةٍ وتحليةٍ محدودةٍ نسبيًا.

تُظهر المقارنة العربية أن نصيب الفرد في الأردن يقل إلى أقل من 15% من نصيبه في لبنان، وأقل من 20% من نظيره في مصر، وأقل من 16% من المغرب. غير أن هذه المقارنة لا تهدف إلى تأكيد واقع الفقر المائي في الأردن، وهو معطى مُسلم به، بل إلى إبراز أن إدارة موردٍ يقع ضمن نطاق ندرةٍ مطلقةٍ مزمنة تقتضي نموذج حوكمةٍ استثنائيًا قائمًا على العدالة والتوزيع الرشيد، إذ إن أي اختلالٍ إداري في هذا المستوى من الندرة ينعكس مباشرةً في صورة حرمانٍ فعلي.

ينطلق هذا التقرير من اعتبار المياه حقًا إنسانيًا أساسيًا لا غنى عنه لإعمال مجموعةٍ من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في الصحة، والغذاء، والسكن اللائق، والعيش الكريم. ولم يعد تناول قضايا المياه مقتصرًا على الكمية المتوافرة فحسب، بل يشمل عناصر مترابطة تمثل جوهر الحق كما أقرته المعايير الدولية، ولا سيما التعليق العام رقم (15) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي: الإتاحة، والجودة، والاستمرارية، والقدرة على تحمّل الكلفة، وعدم التمييز<sup>1</sup>.

ويُظهر التحليل أن قياس الإخفاقات لا يمكن أن يقتصر على مؤشراتٍ تقليدية مثل ارتفاع الطلب أو انخفاض الموارد الطبيعية، بل يجب أن يرتبط بمدى قدرة السياسات العامة على ضمان هذه العناصر

## ■ لماذا الأردن؟

يمثل الأردن حالةً نموذجية في المنطقة العربية لفحص تقاطعات الندرة المائية مع الحوكمة والعدالة الاجتماعية. وتُظهر بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO AQUASTAT)<sup>2</sup> أن الموارد المائية المتجددة المتاحة للفرد في الأردن تقلّ عن 100 متر مكعب سنويًا، وهو مستوى يقع ضمن فئة «الندرة المطلقة»، مقارنةً بالحدّ المرجعي الدولي للفقر المائي البالغ 500 متر مكعب للفرد سنويًا. وتشير الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040<sup>3</sup> إلى أن نصيب الفرد الفعلي يبلغ نحو 61 مترًا مكعبًا سنويًا، مع توقعات بانخفاضه إلى نحو 35 مترًا مكعبًا بحلول عام 2040، إذا استمرت أنماط الطلب والإدارة الحالية<sup>4</sup>.

تضع هذه الأرقام الأردن ضمن الدول الثلاث الأكثر ندرةً مائيةً عربيًا، إلى جانب فلسطين وقطر، وبمستويات

## ■ سياق الندرة المائية والتحديات المركبة

غير أن التقرير يميّز بين «الضغط الديمغرافي» بوصفه عاملاً مُضاعفًا، و«اختيارات الإدارة» بوصفها عاملاً حاسماً في توزيع أثر هذا الضغط. فالندرة الطبيعية لا تفسّر وحدها التفاوت في انتظام التزويد أو في الكلفة الفعلية للمياه بين المناطق.

وعليه، فإن الأزمة في الأردن لا تتبع فقط من قلة الموارد، بل من تفاعل مركّب بين ندرة بنيوية، واختيارات إنتاج مرتفعة الكلفة، وأنماط استخدام غير متوازنة، وأطر حوكمة لم تدمج الاعتبارات الحقوقية في صلب سياسات التخصيص والتوزيع.

النصوص والسياسات المُعلنة من جهة، والتجربة المعيشية للمواطنين من جهة أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالتزويد المتقطع، وإدارة الفاقد، وغياب المعايير الشفافة لتخصيص الموارد.

ولا يهدف التقرير إلى إنتاج بيانات كمية جديدة، بل إلى تحليل دلالات السياسات القائمة من منظور حقوقي، ورصد الفجوة بين الالتزامات المُعلنة والنتائج الفعلية. وبهذا، ينتقل التحليل من سؤال «كم لدينا من المياه؟» إلى سؤال «كيف تُدار المياه؟ ولصالح من؟ وبأي أدوات مساءلة؟».

بين الندرة والسياسات والحوكمة، ويضع الحالة الأردنية ضمن سياق عربي أوسع، حيث تتقاطع الندرة البنيوية مع اختلالات الإدارة.

بهذا التحديد المنهجي، لا يكفي التقرير بتوصيف واقع المياه في الأردن، بل يعيد وضع الحق في المياه في صلب النقاش السياسي، بوصفه التزامًا قانونيًا واجب الإعمال، لا خيارًا إداريًا قابلًا للتأجيل.

إلى جانب محدودية الموارد الطبيعية، يواجه الأردن ضغوطًا متزايدة ناجمة عن تغيّر المناخ. وتشير تقديرات التقارير المناخية الوطنية والدولية إلى احتمال انخفاض معدلات الهطول المطري بنسبة تقارب 10-15% خلال العقود القادمة، مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر، مما يقلل فعليًا من كفاءة الموارد المتاحة ويُضعف تغذية الأحواض الجوفية<sup>5</sup>.

كما أدّى النمو السكاني المتسارع واستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى زيادة الضغط على البنية التحتية المائية، لا سيما في المحافظات الشمالية والوسطى<sup>6</sup>.

## ■ منهجية التقرير

يعتمد هذا التقرير منهجية رصدٍ نوعيةٍ تحليلية ذات مقارنةٍ حقوقية قائمة على المساءلة، تنطلق من إطار الحق في المياه كما أقرته المعايير الدولية، ولا سيما التعليق العام رقم (15). ويستند التحليل إلى مراجعة التشريعات والأنظمة الناظمة لقطاع المياه، وتحليل الاستراتيجيات الوطنية، والاعتماد على بيانات رسمية وتقارير دولية، إلى جانب تفريغ وتحليل جلسات حوارية وطنية عُقدت بتاريخ 2025/1/9 و2025/7/10، شارك فيها خبراء قانونيون ومختصون في الإدارة المائية وممثلون عن المجتمع المدني.

وقد أتاحت هذه الجلسات رؤيةً نقديةً للفجوة بين

## حدود التقرير ومجالاته

يركّز هذا التقرير على الإطار القانوني والمؤسسي والسياساتي لإدارة المياه في الأردن، وتأثيره على عناصر الحق الخمسة: الإتاحة، والجودة، والاستمرارية، والقدرة على تحمّل الكلفة، وعدم التمييز. ولا يتناول الجوانب التقنية التفصيلية المتعلقة بالتصميم الهندسي للشبكات أو النماذج التشغيلية إلا بالقدر الذي يخدم التحليل الحقوقي.

كما لا يُجري التقرير مسحًا إحصائيًا ميدانيًا جديدًا، بل يعتمد على تحليل السياسات والوثائق الرسمية والمصادر الوطنية والدولية ومضامين الجلسات التشاورية. وتشكّل محدودية إتاحة بعض البيانات التفصيلية، ولا سيما تلك المتعلقة بالكلفة الحقيقية للإنتاج أو توزيع الخدمة، مؤشّرًا بحدّ ذاته على وجود فجوة في الشفافية، مما يعزّز أهمية المقاربة الرصدية المعتمدة.

ورغم هذه الحدود، يقدّم التقرير إطارًا تحليليًا يربط

## مقارنة الأردن مع دول عربية أخرى من حيث نصيب المياه للفرد:<sup>7</sup>

التصنيف المائي	نصيب الفرد (م <sup>3</sup> /سنة)	نوع الاستخدام
فوق حد الفقر المائي	~800 - 1000	لبنان
فوق حد الفقر المائي بقليل	~600	المغرب
عند حد الفقر المائي	~560	مصر
ندرة مائية حادة حد الفقر المائي	~400	تونس
ندرة مطلقة	~90	السعودية
ندرة مطلقة	~80 - 90	فلسطين
ندرة مطلقة	~90	الأردن
ندرة مطلقة جدا	~30	قطر

### الحدود المرجعية الدولية:

• الندرة المطلقة: 100 م<sup>3</sup>/فرد/سنة

• حد الفقر المائي: 500 م<sup>3</sup>/فرد/سنة

### ماذا تكشف المقارنة؟

1. يقع الأردن ضمن الدول الثلاث الأشد ندرة مائية عربيًا (مع فلسطين وقطر)
2. نصيب الفرد الأردني أقل من:
  - 15% من نصيب الفرد في لبنان
  - 16% تقريبًا من نصيب الفرد في المغرب
  - أقل من 20% من نصيب الفرد في مصر
3. يقرب مستوى الندرة في الأردن من السعودية، إلا أن:
  - السعودية تعتمد بشكل كبير على التحلية
  - الأردن يعتمد على موارد جوفية مستنزفة وتحلية ضمن خطط المستقبل

## منهجية الرصد ومصادر المعلومات

ويستند التقرير إلى مزيج من المصادر الأولية والثانوية، شملت:

- مراجعة التشريعات والأنظمة الناضجة لقطاع المياه في الأردن، وعلى رأسها قانون سلطة المياه رقم (18) لسنة 1988 وتعديلاته، وقانون سلطة وادي الأردن رقم (19) لسنة 1988، ونظام حماية المياه رقم (85) لسنة 2002، ونظام المياه رقم (4) لسنة 2018، وغيرها من التعليمات ذات الصلة.

يعتمد هذا التقرير منهجية رصدٍ نوعيةٍ تحليلية ذات مقارنةٍ حقوقية، تستند إلى الدمج بين التحليل القانوني والمؤسسي، ومراجعة السياسات العامة، وتفكيك أثرها العملي على الفئات المتأثرة. وينطلق المنهج من إطار الحق في المياه كما أقرته المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما التعليق العام رقم (15) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يحدّد عناصر الحق في المياه في: الإتاحة، والجودة، والاستمرارية، والقدرة على تحمّل الكلفة، وعدم التمييز.

• الإفادات والتقارير المتاحة من منظمات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية المحلية، لا سيما تلك التي ترصد أثر سياسات المياه على الفئات الهشة والمناطق الطرفية.

ولا يهدف التقرير إلى إنتاج بيانات كمية جديدة أو إجراء مسح ميداني إحصائي، بل إلى تحليل دلالات السياسات القائمة من منظور حقوقي، ورصد الفجوة بين النصوص والتطبيق، وبين الالتزامات المعلنة والواقع الفعلي. ويركز الرصد على مساءلة السياسات والحوكمة، لا على إعادة توصيف الأزمة المائية من منظورٍ تقنيٍّ بحت.

وتكمن قيمة هذه المنهجية في أنها تنقل النقاش من سؤال «كم لدينا من المياه؟» إلى سؤال «كيف تُدار المياه؟ ولصالح من؟ وبأي أدوات مساءلة؟»، وهو ما يُعدُّ جوهر مقارنة الراصد العربي في تحليل الحق في المياه.

منتظمة أو مفضّلة للجمهور، مما يشكّل تحدّي ذاته مؤشراً على وجود فجوة في الشفافية، ويعزّز أهمية المقاربة الرصدية المعتمدة.

ورغم هذه الحدود، يقدّم التقرير إطاراً تحليلياً متماسكاً يمكن من فهم العلاقة بين الندرة والسياسات والحوكمة، ويتيح البناء عليه في أعمال الرصد والمتابعة والمناصرة، سواء على المستوى الوطني أو ضمن السياق الإقليمي لتقارير الراصد العربي.

وانطلاقاً من هذا التحديد المنهجي، لا يكفي التقرير بتوصيف واقع المياه في الأردن، بل يعتمد مقارنة مساءلة تُعيد وضع الحق في المياه في صلب التحليل السياساتي والمؤسسي. ويمهّد هذا الفصل لهذا النهج عبر توضيح سياق التقرير وفرضياته ومنهجيته وحدوده، بوصفها الأساس الذي تُبنى عليه فصول الرصد والتحليل اللاحقة.

• تحليل الاستراتيجيات والخطط والسياسات الرسمية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040، والخطة الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ، والمساهمات المحددة وطنياً (NDC)، وتقارير وزارة المياه والري السنوية.

• مراجعة تقارير وطنية ودولية ذات صلة بالحق في المياه، من بينها تقارير البنك الدولي، وFAO، AQUASTAT، وUNICEF، وتقارير المقررين الخاصين المعنيين بالحق في المياه والصرف الصحي.

• تفرغ وتحليل جلسات حوارية وطنية عُقدت بتاريخ 2025/1/9 و2025/7/10، شارك فيها خبراء قانونيون، ومختصون في الإدارة المائية، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، وفاعلون في مجالات البيئة والعدالة المناخية، حيث جرى تحليل مضامينها تحليلًا نوعيًا لاستخلاص الاتجاهات والفجوات.

## حدود التقرير ومجالاته

يركّز هذا التقرير على رصد وتحليل الإطار القانوني والمؤسسي والسياساتي لإدارة المياه في الأردن، وتأثيره المباشر على أعمال الحق في المياه وفق عناصره الخمسة: الإتاحة، والجودة، والاستمرارية، والقدرة على تحمّل الكلفة، وعدم التمييز. ويولي اهتماماً خاصاً بفجوات الحوكمة والمساءلة والعدالة في توزيع الموارد المائية، باعتبارها من أبرز العوامل تأثيراً في ترجمة الالتزامات النظرية إلى واقعٍ فعلي.

ولا يتناول التقرير الجوانب التقنية التفصيلية المتعلقة بالهندسة المائية، أو تصميم الشبكات، أو النماذج التشغيلية المتخصصة، إلا بالقدر اللازم لفهم انعكاساتها الحقوقية والاجتماعية. كما لا يُجري التقرير تقييمًا ماليًا شاملاً لمشاريع البنية التحتية الكبرى، ولا تحليلًا اقتصاديًا كليًا لقطاع المياه، إلا في حدود ما يخدم مساءلة السياسات من منظور الحق في المياه.

كذلك، لا يدّعي التقرير الإحاطة بجميع جوانب الأزمة المائية في الأردن، ولا يُقدّم مسحاً إحصائياً ميدانياً جديداً، بل يستند إلى تحليل السياسات والوثائق الرسمية والمصادر الوطنية والدولية، ومضامين الجلسات التشاورية، لاستخلاص الاتجاهات البنوية الأكثر تأثيراً. وعليه، فإن نطاقه تحليلي-تقييمي، لا تقني-تنفيذي.

وتشمل حدود التقرير أيضاً أن بعض البيانات المتعلقة بجودة المياه، أو الكلفة الفعلية للإنتاج، أو التوزيع التفصيلي للخدمة، قد لا تكون متاحة بصورة

## 02

## السياق المائي الوطني في الأردن

### الندرة المائية بين الواقع الطبيعي واختيارات السياسات

مليون متر مكعب. كما بلغت نسبة الفاقد المائي في الشبكات نحو 42% من إجمالي المياه المُضخّة خلال السنوات الأخيرة، رغم تسجيل تحسّنٍ تدريجي في خفض هذه النسبة<sup>12</sup>.

تؤكد هذه المؤشرات أن الندرة في الأردن ليست ظرفًا طارئًا، بل سمة بنيوية مستقرة منذ عقود. غير أن التحليل الذي طُرح في الجلسات الوطنية يحذّر من تحويل «الندرة الطبيعية» إلى خطابٍ يبرّر الإخفاقات الإدارية. فالندرة، كما أشير، «ليست مفاجئة حتى نتعامل معها كأزمة طارئة، بل معطى معروف كان يستوجب تخطيطًا توزيعيًا مختلفًا».

بمعنى آخر، فإن ثبات محدودية الموارد لا يفسّر وحده التفاوت في انتظام التوريد أو في الكلفة الفعلية للمياه بين المحافظات. فحيثما تتقاطع الندرة البنيوية مع سياسات توزيع غير شفافة أو مع ضعف ضبط الطلب، تتحوّل من تحدّي بيئي إلى نمط إدارة يعيد إنتاج آثارها بصورة غير متكافئة.

وقد انعكس ذلك في تذبذب مواسم الأمطار وتراجع نسب امتلاء السدود في بعض السنوات إلى مستويات متدنية، إضافة إلى ارتفاع الضغوط على الأحواض الجوفية<sup>15</sup>. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الأردن يواجه أحد أعلى معدلات الإجهاد المائي في العالم، حيث تتجاوز نسب السحب من الموارد المتجددة 100% في بعض الأحواض، ما يعني استنزافًا مستمرًا للمخزون الجوفي<sup>16</sup>.

### ■ الندرة المائية البنيوية في الأردن

يُصنّف الأردن من بين أفقر دول العالم مائيًا، إذ يقل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عن 100 متر مكعب سنويًا وفقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)<sup>8</sup> والبنك الدولي<sup>9</sup>، وهو ما يقل عن 20% من خط الفقر المائي العالمي البالغ 500 متر مكعب للفرد سنويًا، ويضع البلاد ضمن نطاق «الندرة المطلقة».

وتشير الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040 إلى أن نصيب الفرد الفعلي يبلغ نحو 61 مترًا مكعبًا سنويًا، مع توقعات بانخفاضه إلى قرابة 35 مترًا مكعبًا بحلول عام 2040 في حال استمرار أنماط الطلب والإدارة الحالية<sup>10</sup>. ويكشف المسار الزمني التاريخي للموارد المائية أن نصيب الفرد كان يتجاوز 3000 متر مكعب سنويًا في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يتراجع بشكل حاد نتيجة تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات، مقابل ثباتٍ نسبي في حجم الموارد المتجددة<sup>11</sup>.

وتبلغ الموارد المائية المتاحة سنويًا نحو مليار متر مكعب تقريبًا، في حين يتجاوز الطلب الكلي 1.4 مليار متر مكعب، ما ينتج عنه عجز سنوي يُقدّر بين 350 و400

### ■ تغير المناخ كعامل مضاعف للأزمة

إلى جانب الندرة البنيوية، يواجه الأردن آثارًا متزايدة لتغيّر المناخ<sup>13</sup>. وتشير الخطة الوطنية للتكيّف والتقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)<sup>14</sup> إلى احتمال انخفاض معدلات الهطول المطري بنسبة تتراوح بين 10% و20% بحلول منتصف القرن، مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5-2.5 درجة مئوية، ما يؤدي إلى زيادة معدلات التبخر وتقليص فعالية الموارد السطحية والجوفية.

وفي ظل غياب إدماج صريح لمبادئ العدالة المناخية ضمن السياسات المائية، تبقى إجراءات التكيف أقرب إلى حلول تقنية وتمويلية، بدل أن تكون أدوات حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة.

غير أن أثر تغيّر المناخ لا يتوزّع بشكل متساوٍ. فالمناطق التي تعتمد على تزويد أقل انتظامًا تتأثر بصورة مضاعفة عند انخفاض الإمدادات. كما أن الأسر ذات الدخل المحدود أقل قدرة على تحمّل كلفة البدائل، مثل شراء المياه بالصهاريج، مما يحوّل الصدمة المناخية إلى أثر اجتماعي غير متكافئ<sup>17</sup>.

### ■ التلوث وتراجع جودة الموارد المائية

ورغم أن الأردن يُعدّ من الدول الرائدة إقليميًا في إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، فإن جودة المعالجة وكفاءة الاستخدام تبقى رهينةً بالقدرات التشغيلية والاستثمارية<sup>22</sup>. ويعني ذلك أن جزءًا من «الموارد المتاحة نظريًا» غير قابل للاستخدام الآمن دون معالجة إضافية، ما يقلّص فعليًا حجم المياه المأمونة المتاحة للسكان.

لا تقتصر الأزمة على الكميات المتاحة، بل تمتد إلى جودة الموارد. وتشير تقارير وزارة المياه والري إلى أن عددًا من الأحواض الجوفية يعاني من استنزاف يفوق معدلات التغذية الآمنة، ما يؤدي إلى تدهور نوعية المياه وارتفاع ملوحتها في بعض المناطق<sup>18</sup>. كما تُسجّل بعض الآبار ارتفاعًا في تركيز النترات بما يتجاوز 50 ملغم/ لتر، وهو الحد الإرشادي لمنظمة الصحة العالمية لمياه الشرب<sup>19</sup>.

من منظور الحق في المياه، فإن تراجع الجودة يُعدّ إخلالًا مباشرًا بعنصر السلامة، ويؤدي إلى تحميل الأسر كلفة إضافية للمعالجة أو لشراء مصادر بديلة، وهو عبء يتحمّله ذوو الدخل المحدود بشكل غير متناسب.

وتُعد منطقة وادي الأردن مثالاً على الضغوط المركّبة، حيث يؤدي الاستخدام المكثف للأسمدة الزراعية والتصرف غير المنضبط أحيانًا إلى زيادة الأحمال الملوثة<sup>20</sup>. كما يشير البنك الدولي إلى أن التوسع العمراني السريع والزيادة في كميات مياه الصرف الصحي يشكّلان ضغطًا إضافيًا على محطات المعالجة، لا سيما عند تجاوز الطاقة التصميمية<sup>21</sup>.

### ■ من الندرة إلى الهشاشة المائية

ليست الهشاشة المائية إداً نتاجًا للموارد المحدودة فقط، بل نتيجة تفاعلها مع سياسات توزيع وتخصيص لا تدمج الاعتبارات الحقوقية في صلب قراراتها. ومن هنا، يصبح الانتقال من توصيف الندرة إلى مساءلة السياسات خطوةً تطليليةً ضرورية لفهم كيفية إدارة الموارد، ولصالح من، وبأي أدوات مساءلة.

عندما تتقاطع الندرة البيئية مع تغيّر المناخ والتلوث واختيارات سياسية غير عادلة، يتشكّل ما يمكن وصفه بـ«الهشاشة المائية». فالأزمة لا تُقاس فقط بحجم الموارد المتاحة، الذي يقل عن 100 متر مكعب للفرد سنويًا<sup>23</sup>، بل بمدى قدرة الأفراد على الوصول إلى مياه مأمونة ومنظمة وبكلفةٍ يمكن تحمّلها.

ويُظهر الواقع أن التزويد في معظم مناطق المملكة يتم مرة واحدة أسبوعيًا في المتوسط، مع تفاوت واضح بين المحافظات (وزارة المياه والري، تقارير التشغيل، 2022). كما أن نسبة الفاقد مرتفعة، كما أُشير سابقًا، ما يعني أن جزءًا كبيرًا من الموارد المحدودة لا يصل إلى المستخدم النهائي.

في هذا السياق، لا تصبح الندرة مجرد تحدّي طبيعي، بل اختبارًا لقدرة النظام المؤسسي على إدارتها بكفاءة وعدالة. وعندما تترافق الندرة مع ضعف الشفافية، وتفاوت التوزيع، وارتفاع الكلفة الفعلية على بعض الفئات، تتحول من مشكلة بيئية إلى مسألة عدالة اجتماعية وحقوق إنسان.

## 03

## إنتاج المياه، استخداماتها، واللامساواة في الوصول

### كيف تدار المياه؟ ولمن تتاح؟

#### ■ سياسات إنتاج المياه وكلفتها الاجتماعية

بمعدلات تفوق التغذية الطبيعية، بما يتجاوز الحدود الآمنة للضخ في بعض الحالات. ويعني ذلك أن جزءًا من «زيادة الإنتاج» يتحقق عمليًا عبر استهلاك رأس مال طبيعي غير متجدد، ما يطرح سؤال الاستدامة والعدالة بين الأجيال بوصفه سؤالًا حقوقيًا بامتياز، لا مجرد مفاضلة تقنية.

ومن منظور حقوقي، لا تكمن الإشكالية في التوسع الإنتاجي بحد ذاته، بل في غياب تقييمات منهجية لأثره على العدالة الاجتماعية وعلى عناصر الحق في المياه. فالكلفة التي تتولد عن نموذج إنتاج مرتفع الطاقة والنقل لا تبقى محصورة في ميزانيات المؤسسات، بل تُنقل تدريجيًا إلى المجتمع عبر سياسات التعرفة أو عبر «الكلفة الموازية» التي تتحملها الأسر في الواقع. وفي هذا الإطار، تشير تقارير رسمية إلى أن القطاع يواجه عجزًا ماليًا سنويًا بمئات الملايين من الدنانير، ما يغذي اتجاهًا متكررًا نحو إصلاحات التعرفة الدورية بوصفها أحد أدوات ضبط العجز<sup>27</sup>. وقد أبرزت مداخلات من نقاشات الخبراء أن «المسار المالي» أصبح عمليًا أحد محركات القرار المائي، بحيث تتحول معالجة العجز إلى أولوية تتقدم أحيانًا على بناء ضمانات اجتماعية واضحة لحماية الفئات الأضعف، وهو ما يضع عنصر «القدرة على تحمّل الكلفة» في قلب التقييم الحقوقي للسياسات.

ورغم أن التعرفة الرسمية للشرائح الدنيا تبدو منخفضة نسبيًا على الورق، فإن الكلفة الفعلية التي تتحملها الأسر في مناطق التزويد المتقطع أعلى بكثير بسبب الاعتماد على بدائل السوق أو الاستثمار الإجباري في أدوات التخزين. وتقدّر تقارير اليونيسف في الأردن أن

اتجهت السياسات المائية في الأردن خلال العقود الماضية إلى توسيع إنتاج المياه عبر حلول تقنية مرتفعة الكلفة، شملت التوسع في المصادر غير التقليدية، ونقل المياه لمسافات طويلة بين الأحواض، وتعميق الاعتماد على الضخ من المياه الجوفية، مع دفع متزايد نحو مشاريع التحلية الكبرى. وتُظهر الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040 اعتماد الأردن على مزيج من المياه السطحية والجوفية والمياه المعالجة، مع توسع تدريجي في مسار التحلية عبر مشاريع كبرى، على رأسها «الناقل الوطني»، بوصفه خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الإمداد<sup>24</sup>.

غير أن هذا التوسع الإنتاجي ترافق مع ارتفاع ملحوظ في الكلفة التشغيلية والرأسمالية، خصوصًا عند احتساب كلفة الطاقة والنقل والمعالجة. ويشير البنك الدولي إلى أن كلفة إنتاج المتر المكعب من المياه في الأردن قد تفوق، في بعض الحالات، سعر البيع المنزلي المدعوم، ما يُنتج فجوة مالية مزمّنة بين كلفة الخدمة وإيراداتها<sup>25</sup>. وفي السياق نفسه، تؤكد بيانات الطاقة الوطنية أن قطاع المياه يُعد من أكثر القطاعات استهلاكًا للطاقة في المملكة، إذ يستهلك قرابة 14-15% من إجمالي الكهرباء الوطنية نتيجة عمليات الضخ والنقل لمسافات طويلة وفوارق الارتفاعات الجغرافية<sup>26</sup>. وبذلك، تصبح «الكلفة» هنا ليست مجرد بند مالي، بل محددًا بنيويًا ينعكس على خيارات السياسات وعلى الطريقة التي تُوزع بها أعباء الندرة.

ويتفاقم هذا المسار حين يُستخدم المخزون الجوفي بوصفه رافعة إنتاجية لتعويض العجز، إذ تشير تقارير وزارة المياه والري إلى أن بعض الأحواض تُستنزف

أداة لتعزيز الأمن المائي إلى عامل ضغط على الحق في المياه. إذ لا يُقاس الأثر النهائي بالمتز المكعب المُنتج، بل بمن يصل إليه هذا المتز، وبأي انتظام، وبأي كلفة.

كلفة المياه عبر الصحاري قد تصل في بعض المناطق إلى ما يعادل ثلاثة إلى خمسة أضعاف التعرفة النظامية<sup>28</sup> . وعليه، تتحول زيادة الإنتاج، حين لا ترافقها سياسات توزيع عادلة أو دعم موجه أو آليات حماية اجتماعية، من

### ■ أنماط سوء الاستخدام واختلال إدارة الطلب

المرتفعة نفسها، لا يصل فعلياً إلى المستخدم النهائي (وزارة المياه والري، 2022). وهذه ليست مسألة تقنية فحسب، بل مسألة حوكمة وإدارة طلب؛ إذ إن كل متر مكعب مفقود يُعمق العجز، ويزيد الحاجة إلى إنتاج إضافي مرتفع الكلفة، ويُطيل فترات الانقطاع، ويضغط في النهاية على التعرفة وعلى الأسر.

لا يمكن فصل سياسات إنتاج المياه عن أنماط الاستخدام التي تحدد فعلياً أين يذهب المورد النادر وكيف تُوزع أولوياته. وتُظهر بيانات FAO AQUASTAT أن القطاع الزراعي يستحوذ على قرابة 50-52% من إجمالي الموارد المائية في الأردن، مقابل نحو 45% للاستخدامات البلدية، ونسبة محدودة للقطاع الصناعي<sup>29</sup>. ورغم أهمية الزراعة للأمن الغذائي وسبل العيش، فإن هذا النمط من التخصيص يصبح أكثر حساسية في سياق الإجهاد المائي الشديد، حيث ينبغي أن تُدار المفاضلات بين الاستخدامات ضمن إطار واضح للأولوية الحقوقية للاستخدامات المنزلية الأساسية.

كما يرتبط اختلال إدارة الطلب بضعف إنفاذ التشريعات المتعلقة بحفر الآبار غير المرخصة والاعتداءات على الموارد، حيث تشير بيانات رسمية إلى وجود آلاف الآبار غير المرخصة في المملكة<sup>30</sup>. ولا يمكن قراءة هذا الرقم كمعطى إداري محايد، بل كإشارة إلى أن إنفاذ القواعد، أي «قواعد اللعبة»، ليس متساوياً في الأثر ولا في التطبيق، ما يفتح الباب أمام إدارة غير عادلة للمورد النادر، ويقوّض عنصر «عدم التمييز» بصورة غير مباشرة، إذ إن من يملك أدوات النفاذ غير النظامي أو البدائل هو من يتحمل كلفة أقل عملياً.

ويبرز هنا اختلال مزدوج: فمن جهة تُفرض على الأسر إجراءات تقشف صارمة تتمثل في التزويد الأسبوعي والانقطاعات، بما يجعل «الاستمرارية» عنصراً غير مضمون فعلياً على المستوى الوطني. ومن جهة أخرى، تستمر أنماط استخدام مكثفة في بعض الأنشطة الزراعية أو الصناعية ضمن بيئة تنظيمية وتسعيرية لا تعكس دائماً الكلفة البيئية والاقتصادية الحقيقية للمورد. وقد شدّد عددٌ من المشاركين في الجلسات التشاورية على أن ضبط الطلب ما يزال «الحل المؤجل»، وأن التركيز يميل إلى إدارة العجز عبر توسيع الإنتاج أو نقل الكلفة، بدل بناء سياسة طلب عادلة وشفافة تعالج الاختلالات الهيكلية في التخصيص.

وعليه، فإن سوء الاستخدام لا يُفسّر فقط بسلوك المستخدمين، بل بمنظومة سياسات تاريخية وحوافز ضعيفة، تشمل دعماً غير موجه، أو غياب حوافز كافية لاعتماد تقنيات ري أكثر كفاءة، ومحدودية الرقابة على الاعتداءات أو على فعالية الشبكات. ومن منظور الحق في المياه، لا تتعلق العدالة بكمية الإنتاج فقط، بل بكيفية تخصيص المورد النادر وفق أولويات حقوقية واضحة، وبمن يتحمل عبء «التقشف» حين تغيب معالجة جذور الطلب والفاقد.

ويزداد هذا الاختلال حدةً حين تُضاف إليه مشكلة الفاقد، ما يعني أن جزءاً كبيراً من المياه المُنتجة، وبالكلفة

### ■ التزويد المتقطع وكلفة المياه الفعلية

ولا يقتصر أثر هذا النمط على عدم الاستقرار في الإمداد، بل يُنتج منظومة كلفةٍ موازية لا تظهر في التعرفة الرسمية. فالتزويد المتقطع يفرض على الأسر استثمارات إلزامية في التخزين، ويزيد الاعتماد على المضخات، ويرفع استهلاك الطاقة لضخ المياه عندها، ويخلق حاجةً متكررة إلى اللجوء إلى الصحاري الخاصة عند تأخر الدور أو انخفاض الكمية. وتشير تقديرات اليونيسف إلى أن نسبةً كبيرة من الأسر، خصوصاً في مناطق التزويد الأقل انتظاماً، تلجأ إلى شراء مياه من صحاري خاصة مرة واحدة على الأقل سنوياً<sup>32</sup>.

يُعدّ التزويد المتقطع السمة الغالبة لإدارة المياه المنزلية في الأردن، حيث تعتمد غالبية الأسر على جداول توزيع أسبوعية، وفي بعض المناطق كل 10-14 يوماً، وفق بيانات وزارة المياه والري<sup>31</sup>. ولا يتجاوز التزويد اليومي المستمر نطاقاً محدوداً من المناطق الحضرية. وبذلك يصبح انتظام الوصول، بوصفه أحد عناصر الحق في المياه، غير مضمون فعلياً على المستوى الوطني، ويتحول «الدور» إلى آلية تشغيلية تُنتج تفاوتاً يومياً في الخبرة المعيشية للمياه.

البدائل إلى شرط غير مُعلن لضمان «الاستمرارية» الفعلية. فالأسر الأعلى دخلًا تستطيع امتصاص الصدمة عبر خزانات أكبر أو شراء صهاريج عند الحاجة دون أثر حاد على ميزانيتها، بينما تجد الأسر الفقيرة نفسها أمام مفاضلات قاسية بين المياه واحتياجات أساسية أخرى. وبذلك يصبح التزويد المتقطع آلية تُعيد إنتاج اللامساواة ضمن نظام يبدو محايدًا شكليًا، لكنه غير محايد في الأثر.

ومن منظور عناصر الحق في المياه، يمسّ التزويد المتقطع عنصر الاستمرارية بصورة مباشرة، ويؤثر في القدرة على تحمّل الكلفة، ويقوّض عدم التمييز حين تتباين قدرة الأسر على التكيّف مع الانقطاع.

وتفيد البيانات المتاحة بأن كلفة متر المياه عبر الصهاريج قد تتراوح بين 5 و8 دنانير أردنية في بعض المناطق، مقارنة بتعرفة منزلية نظامية أقل بكثير للشرائح الدنيا (وزارة المياه والري، 2022). وعليه، فإن الكلفة الفعلية لا تُقاس بسعر الفاتورة فقط، بل بمجموع الأعباء التي تتحملها الأسرة لضمان الاستمرارية. ويؤكد البنك الدولي أن الأسر ذات الدخل المنخفض قد تنفق نسبة ملحوظة من دخلها على المياه بشكل مباشر أو غير مباشر عند احتساب كلف الصهاريج والطاقة والتخزين<sup>33</sup>.

في هذا السياق، تتحول القدرة على تحمّل كلفة

## ■ اللامساواة الجغرافية والاجتماعية في الوصول

سكاني.

ويتصل ذلك أيضًا بمسألة الفاقد؛ ففي المناطق ذات البنى التحتية الأضعف قد يكون الفاقد أعلى، ما يقلل فعليًا من الكمية المتاحة للمستهلكين ويطيل فترات الانقطاع، حتى وإن بقيت مؤشرات الإنتاج الكلية مستقرة. وعليه، فإن إدارة الفاقد ليست مجرد مشروع لتحسين الشبكات، بل قرأً للعدالة التوزيعية، لأن أثره المباشر ينعكس على انتظام الخدمة وعلى الكلفة الفعلية التي تتحملها الأسر.

ومن منظور الحق في المياه، يشكّل هذا الواقع إخلالًا بمبدأ عدم التمييز، لأن تجربة الوصول تختلف باختلاف الموقع الجغرافي والدخل والقدرة على تحمّل الكلفة. وحين تُترك الفجوات لئدار غير حلول فردية مثل الصهاريج والخزانات والشبكات الخاصة، يُعيد النظام إنتاج التفاوت بدل معالجته. وتحوّل المياه في التجربة المعيشية إلى حقٍّ مشروط بالقدرة على الدفع والتكيّف.

تُظهر بيانات التوزيع اختلافًا بين المحافظات والمناطق في مدة الدور وكميته وجودة الخدمة، بما يشمل ضغط الشبكة واستقرار التزويد ونوعية المياه في بعض المواقع<sup>34</sup>. ويكتسب هذا التفاوت بُعدًا حقوقيًا حين لا يُدار ضمن معايير شفافة ومعلنة لتحديد أولويات الضخ والتوزيع. فغياب معايير مفهومة لجداول التزويد يجعل الفجوات تبدو «تقنية» أو «طبيعية»، بينما هي عمليًا نتيجة قرارات تشغيلية وسياسات تخصيص يمكن مساءلتها.

كما تشير تقارير وطنية ودولية إلى أن مناطق ذات كثافة سكانية عالية، تضم لاجئين ومجتمعات مضيقة، تواجه ضغطًا إضافيًا على الشبكات والبنية التحتية، ما ينعكس في تراجع انتظام التزويد<sup>35</sup>. غير أن أثر هذا الضغط لا يتوزع بالتساوي؛ فالمجتمعات الأقل قدرة على الاستثمار في حلول التخزين أو شراء بدائل تصبح أكثر عرضة للهشاشة، ما يحوّل «ضغط الطلب» إلى عامل اجتماعي مُفاقم لعدم المساواة، لا مجرد متغيّر

## خلاصة الفصل

يتطلب إعادة توجيه السياسات من التركيز على الإنتاج التقني وحده إلى إدارة عادلة للطلب والتوزيع، تعالج الفاقد، وتضع أولويات حقوقية واضحة للاستخدامات الأساسية، وتضمن ألا تتحول الندرة إلى أداة لإعادة توزيع الأعباء بصورة غير عادلة.

ويكشف هذا الفصل أن اختلالات الإنتاج والاستخدام والتزويد ليست مسألة تشغيلية بحتة، بل نتيجة مباشرة لإطار قانوني ومؤسسي ينظم القطاع دون ضمانات حقوقية صريحة أو منظومة مساءلة فعّالة، وهو ما ينتقل إليه التقرير في الفصل التالي عبر تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم لقطاع المياه في الأردن.

يظهر تحليل إنتاج المياه واستخداماتها وأنماط التزويد أن الأزمة في الأردن لا تكمن في الكميات المتاحة فقط، بل في كيفية إدارة هذه الكميات وتوزيع كلفتها وآثارها. فزيادة الإنتاج عبر حلول مرتفعة الكلفة، مع استمرار الفاقد المرتفع واختلال إدارة الطلب، ومع اعتماد واسع على التزويد المتقطع، تنتج نظامًا تتحمل فيه الفئات الأضعف العبء الأكبر.

وهكذا، وفقًا لعناصر الحق الخمسة: الإتاحة، والجودة، والاستمرارية، والقدرة على تحمّل الكلفة، وعدم التمييز، تتحول المياه من حقٍّ يفترض أن يكون مضمونًا إلى خدمة متفاوتة تُتاح بدرجات مختلفة تبعًا للموقع والدخل والقدرة على التكيّف. وعليه، فإن أعمال الحق في المياه

## 04

## الإطار القانوني والمؤسسي للمياه في الأردن

## تنظيم القطاع وحدود الحماية القانونية للحق في المياه

(15) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>37,36</sup>.

وتعكس هذه الفجوة في الاعتراف على قابلية مساءلة الدولة عند الإخفاق في ضمان الوصول العادل والمستدام للمياه. فحين تُدار المياه كخدمة تنظيمية محضة، لا كالتزام حقوقي، تصبح الانقطاعات والتفاوتات في الخدمة أقرب إلى «واقع تشغيلي» منها إلى إخفاق قابل للمحاسبة. ويكتسب هذا البعد أهمية مضاعفة في سياق مؤشرات تشغيلية ضاغطة، مثل استمرار الفاقد المائي عند مستويات مرتفعة بحسب المؤشرات الرسمية<sup>38</sup>، بما يعني أن كفاءة الإطار التنظيمي لا تُقاس بوجوده فقط، بل بقدرته على حماية عناصر الحق عملياً عبر نتائج قابلة للتتبع.

يحكم قطاع المياه في الأردن إطاراً قانوني ومؤسسي متنسّب يتكوّن من قوانين وأنظمة ومؤسسات متخصصة تنظّم إدارة الموارد وتقديم الخدمة. غير أن هذا التعدد التشريعي والمؤسسي لم يتحول إلى حماية قانونية صريحة للحق في المياه بوصفه حقاً إنسانياً واجب الأعمال، بقدر ما ظل قائماً على منطق الإدارة والتنظيم. ويتجلى ذلك بوضوح في غياب الاعتراف الصريح بالحق في المياه في الدستور الأردني أو في تشريع وطني خاص ذي طبيعة حقوقية، رغم أن الأردن صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يُعد المرجعية الأساسية للالتزامات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في المياه كما فضله التعليق العام رقم

## الإطار القانوني الناظم للمياه: تنظيم بلا اعتراف بالحق

وبعض المخالفات، إلا أنه يتعامل مع المياه باعتبارها خدمة تُدار ضمن شروط تنظيمية وإجرائية، لا ضمن إطار حقوقي يضمن حماية الفئات الهشة أو يفرض التزامات خدمةً دنياً أو يقرّ آليات تظلمٍ فعّالة عند انقطاع التزويد أو تدهور الجودة.

وعلى الرغم من أن الأردن أقرّ في المحافل الدولية بمكانة الحق في المياه، في سياق الاعتراف الأممي بالحق في المياه والصرف الصحي ضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 292/64 (2010)، فإن هذا الاعتراف لم يُترجم إلى تشريع وطني مُلزم يربط مباشرة بين السياسات المائية وعناصر الحق الخمسة بوصفها معايير أداءٍ ومسؤولية. وبذلك، تُدار العلاقة بين الأفراد ومقدمي الخدمة بمنطقٍ تنظيمي تحدّده قرارات تنفيذية، بما يُضعف قابلية مساءلة الدولة عندما تتحول الانقطاعات أو التفاوتات إلى واقعٍ «مقبول» إدارياً، لا إخفاً حقوقيّاً يستوجب الإنصاف.

يتسم الإطار التشريعي للمياه في الأردن بطابع إداري-تقني يركّز على تنظيم الاستخدام، وإدارة التزويد، وتحصيل الرسوم، دون إدماج عناصر الحق في المياه: الإتاحة، والجودة، والاستمرارية، والقدرة على تحمّل الكلفة، وعدم التمييز، باعتبارها التزاماتٍ قانونية ملزمة بمعايير حدّ أدنى واضحة. ويُعدّ قانون سلطة المياه رقم (18) لسنة 1988 وتعديلاته القاعدة الأساسية لإدارة مياه الشرب والصرف الصحي، إذ يمنح سلطة المياه صلاحيات واسعة لتشغيل الشبكات وتنظيم التزويد وفرض الرسوم<sup>39</sup>. غير أن هذه الصلاحيات الواسعة لا تقترن في النص القانوني نفسه بمعايير خدمةٍ حقوقية قابلة للقياس، ولا بمسارات انتصافٍ محددة عند الإخفاق في ضمان الحد الأدنى من الإتاحة أو الاستمرارية أو الجودة.

وتعزّز هذه السمة الإدارية ما يرد في نظام المياه رقم (4) لسنة 2018، الذي ينظّم العلاقة بين مزوّد الخدمة والمستهلك، ويحدّد أحكام التعرفة وإجراءات الاشتراك

## البنية المؤسسية وتوزيع الأدوار

بين الاستدامة والتزويد اليومي يُدار ضمن مفاضلات تشغيلية ومالية حادة، دون إطار حقوقي واضح يحدّد ترتيب الأولويات ويضبط أثر هذه المفاضلات على الفئات الأضعف.

وفي المقابل، تُدار مياه الري والتنمية الزراعية في مناطق الأغوار بموجب قانون سلطة وادي الأردن رقم (19) لسنة 1988، بما يرسّخ ازدواجية مؤسسية بين إدارة مياه الشرب وإدارة مياه الري (قانون سلطة وادي الأردن رقم 19 لسنة 1988). وتكتسب هذه الازدواجية وزناً خاصاً حين يُلاحظ أن القطاع الزراعي يستهلك نحو 50%-52% من إجمالي المياه المتاحة سنوياً، وفق بيانات المصادر الرسمية وبيانات (FAO AQUASTAT (2022) ووزارة المياه والري (2022).

وتظهر هنا مفارقةً بنيوية: ففي حين يُدار الاستهلاك المنزلي عبر تزويدٍ متقطع وإجراءات تقشّف، يستمر ضغط كبير من الاستخدامات الزراعية، دون وجود إطار جامع يوازن بصورة شفافة بين الأولويات الاقتصادية ومتطلبات الحق في المياه بوصفه حقاً يفترض أن يمنح الاستخدامات المنزلية الأساسية أولويةً معيارية.

يشكّل التركيب المؤسسي لقطاع المياه محدّدًا حاسماً لكيفية إدارة المورد وتوزيعه. وتتولى وزارة المياه والري الدور السياساتي الأعلى عبر إعداد الاستراتيجيات الوطنية وتحديد الأولويات العامة، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040<sup>40</sup>. ومع ذلك، تُظهر قراءة الاستراتيجيات أن حضور المؤشرات الحقوقية لقياس الإتاحة أو العدالة في التوزيع أو القدرة على تحمّل الكلفة لا يزال محدودًا مقارنةً بحضور مؤشرات الإنتاج والكفاءة والتمويل، وهو ما يعكس استمرار تغليب زاوية «الإدارة» على زاوية «الإعمال الحقوقية».

وفي المستوى التنفيذي، تضطلع سلطة المياه، استنادًا إلى قانونها، بإدارة مياه الشرب والصرف الصحي وتشغيل الشبكات وتنظيم التزويد وتحصيل الرسوم (قانون سلطة المياه رقم 18 لسنة 1988). وتشير الوثائق الرسمية إلى أن إجمالي الطلب على المياه يتجاوز الموارد المتجددة سنوياً، مع اعتمادٍ مستمر على الضخ الجائر من المياه الجوفية في بعض الأحواض لتغطية فجوات الإمداد (وزارة المياه والري). ويعني ذلك أن التوازن

## تقديم الخدمة على المستوى المحلي وتفاوتها

وتشير التقارير التشغيلية إلى أن انتظام التزويد يتراوح في العادة بين مرة أسبوعياً، وقد يمتد إلى مرة كل 10-14 يومًا في بعض المناطق. ويزداد الأثر الحقوقي لهذا التفاوت حين تغيب معايير شفافة ومعلنة توضح أسس تحديد أولويات الضخ وتوزيع الدور بين المناطق<sup>41</sup>. فغياب المعايير لا يعيق الفهم العام فقط، بل يُضعف أساس المساءلة؛ إذ لا يستطيع المواطن مساءلة ما لا يمكن قياسه أو التحقق من منطقيته.

ويظل نظام المياه رقم (4) لسنة 2018 محكوماً بمنطق تنظيم العلاقة الإدارية أكثر من كونه إطاراً لحماية الفئات الهشة عند الانقطاع أو التزويد غير المنتظم. كما أن قنوات التظلم، وإن وُجدت إدارياً، لا تُدار عادة ضمن مسار مستقل ومضمون النتائج يسهل الوصول إليه ويُنتج إنصافاً قابلاً للتبع. وبهذا، يتحول تفاوت قدرات شركات المياه والبلديات إلى تفاوتٍ فعلي في مستويات الخدمة، ما يعمّق اللامساواة الجغرافية ويقوّض مبدأ العدالة في توزيع المياه.

على مستوى التزويد اليومي، تتولى شركات المياه الإقليمية، مثل «مياهنا» و«اليرموك» و«العقبة»، إلى جانب بعض البلديات في سياقاتٍ محددة، مسؤولية توزيع المياه وجمع الرسوم وإدارة جوانب التشغيل المحلي. ويختلف الأداء بين هذه الجهات من حيث الكفاءة الفنية ومستوى الفاقد وانتظام التزويد، ما ينعكس مباشرةً على تجربة الناس اليومية للمياه بوصفها حقاً، لا مجرد خدمة.

وتُظهر المؤشرات الرسمية أن الفاقد المائي الإجمالي يقارب 42%، كما أشير سابقاً، وهو رقم يعني عملياً أن نسبة كبيرة من المياه المُنتجة لا تصل إلى المستهلكين، سواء بسبب تسريباتٍ فنية أو اعتداءات على الشبكات أو اختلالاتٍ إدارية (وزارة المياه والري، 2022). وفي سياق ندرية مطلقة، يتحول هذا الفاقد إلى عاملٍ يحدد ليس فقط كفاءة الشبكة، بل عدالة الخدمة أيضاً، لأن أثره النهائي يظهر في طول دور الانقطاع وفي تدني الكميات المتاحة للمستهلكين.

## الحماية القانونية للمصادر والتقاطع المؤسسي

للاستخدام حتى حين تكون المياه متوافرة مادياً. ومن منظور الحق في المياه، لا تكفي وفرة «كمية» إذا كانت نوعية المياه غير مأمونة أو تتطلب كلفة معالجة أو بدائل تُثقل كاهل الأسر الأقل دخلاً، لأن ذلك يمس عنصر الجودة والقدرة على تحمّل الكلفة معاً.

يزداد تعقيد المشهد بسبب التقاطع المؤسسي. فالى جانب أدوار وزارة المياه والري وسلطة المياه وسلطة وادي الأردن، يمنح قانون البيئة رقم (6) لسنة 2017 وزارة البيئة صلاحيات رقابية لحماية الموارد الطبيعية، كما يحدد قانون الإدارة المحلية أدواراً للبلديات في إدارة خدمات وممارسات تؤثر على مصادر المياه (قانون البيئة رقم 6 لسنة 2017). غير أن هذا التقاطع غالباً ما يجري دون آليات تنسيق مؤسسية ملزمة أو نظام مساءلة مشترك، فتُدار قضايا التلوث والاعتداءات والضخ الجائر ضمن مسارات متوازية، بما يشكّل للمسؤوليات ويجعل تحديد «من يُحاسب» عند الإخفاق سؤالاً معلقاً بدل أن يكون مساراً واضحاً.

وفي ظل ندرة مائة مطلقه يقل فيها نصيب الفرد عن 100 متر مكعب سنوياً، فإن أي خسارة إضافية في الكمية أو الجودة بسبب التلوث أو الاستنزاف ليست خسارة «تشغيلية»، بل خسارة استراتيجية تمسّ الحق ذاته، وتستدعي حوكمة تُدار بمنطق حماية الحق لا حماية المورد بمعزل عن أثره الاجتماعي.

## غياب الهيئة التنظيمية المستقلة وفجوات المساءلة

ما يضعف الرقابة البرلمانية والمجتمعية، خصوصاً مع محدودية إتاحة البيانات التفصيلية حول جودة المياه أو معايير التوزيع أو الأداء الفعلي بحسب المنطقة.

وينعكس هذا الخلل مباشرةً في صعوبة تحديد المسؤوليات عند الإخفاق، سواء فيما يتعلق بالتزويد المتقطع، أو استمرار الفاقد المرتفع، أو تفاوت جودة الخدمة بين المناطق. كما يقيد قدرة المواطنين، ولا سيما الفئات المهمشة، على الوصول إلى آليات إنصافٍ مستقلة عن مقدّم الخدمة نفسه، ما يجعل الشكوى في كثيرٍ من الحالات مساراً إدارياً محدود الأثر، بدل أن تكون مساراً حقوقياً مضمون المعايير والنتائج.

يحكم حماية مصادر المياه ومنع تلويثها نظام حماية المياه رقم (85) لسنة 2002 وتعديلاته، الذي يجرم الاعتداء على المياه الجوفية والسطحية، ويحدد مناطق حماية، ويمنع أنشطة ملوثة ضمن نطاقات معينة (نظام حماية المياه رقم 85 لسنة 2002). غير أن فعالية هذا الإطار لا تُقاس بوجود النص وحده، بل باتساق إنفاذه وشفافيته، وبقدرته على ردع الانتهاكات وإعلان نتائج الإنفاذ للرأي العام.

وتشير البيانات الرسمية إلى استمرار وجود آبار غير مرخصة أو مخالفة خلال السنوات الأخيرة، مع تنفيذ حملات ضبط وإغلاق متكررة، ما يدل على اتساع فجوة الامتثال وارتفاع كلفة ضبط المخالفات في ظل ضغوط الطلب والندرة (وزارة المياه والري، 2022). ويظهر الأثر الحقوقي هنا بصورة مباشرة: فكل اعتداء غير مُرتدع على المصدر أو الشبكة لا يُعد «مخالفة إدارية» فحسب، بل تقليصاً فعلياً لموردٍ نادر يُفترض أن يلبي احتياجاتٍ أساسية، ما يمس عناصر الإتاحة والاستمرارية وعدم التمييز في آنٍ واحد.

وفي ما يتعلق بجودة الموارد، تشير تقارير وطنية ودولية إلى أن بعض الأحواض الجوفية تواجه ارتفاعاً في الملوحة أو مؤشرات تلوث مثل النترات، نتيجة كثافة الأنشطة الزراعية وضعف إدارة مياه الصرف في بعض السياقات، وهو ما يقلص فعلياً الموارد القابلة

يُعدّ غياب هيئة تنظيم مستقلة لقطاع المياه نقطة ضعفٍ مركزية في الإطار المؤسسي القائم، إذ يجمع النموذج الحالي، بدرجات متفاوتة، بين أدوار رسم السياسات والتنفيذ وتقديم الخدمة ضمن منظومةٍ واحدة. ويؤدي هذا الجمع إلى تضارب مصالح بنيوي يحدّ من وجود رقابةٍ محايدة قادرة على تقييم أداء مقدمي الخدمة بصورةٍ مستقلة، ومراجعة سياسات التعرفة وتوزيع الأعباء، ومراقبة العدالة الجغرافية في التزويد، وإصدار تقارير دورية شفافة حول جودة الخدمة وانتظامها.

وتبرز أهمية هذا الغياب عند مقارنته بقطاعاتٍ أخرى في الأردن، مثل الطاقة والاتصالات، حيث توجد هيئات تنظيمية مستقلة ذات ولاية رقابية واضحة. أما في قطاع المياه، فتظل الرقابة أقرب إلى طابعٍ داخلي أو متقاطع،

## أثر الإطار القانوني والمؤسسي على إعمال الحق في المياه

تحكم انتظام الخدمة وإمكانات التكيف معها.

وفي هذا السياق، يصبح غياب قانون مياه شامل يعترف صراحةً بالحق في المياه، ويترجم المعايير الدولية إلى التزامات وطنية قابلة للمطالبة والإنصاف، عاملاً حاسماً يفسّر محدودية المساءلة. إذ يظلّ الوفاء بالتزامات الأردن الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما فسرتة اللجنة في التعليق العام رقم 15، قائماً على مستوى الإقرار العام أكثر من كونه مُفعلاً كمنظومة التزام داخلي تتضمن معايير واضحة ومسارات إنصاف فعّالة<sup>4342</sup>.

لتنظيم رقابي مستقل أو وظيفة تنظيمية مستقلة بمعايير واضحة، ويطوّر آليات تنسيق ملزمة بين الجهات البيئية والمائية والمحلية، ويربط مؤشرات الأداء بعناصر الحق الخمسة بوصفها معياراً للنجاح لا مجرد إضافة خطابية. ومن شأن هذا التحول أن يمهد لفهم فجوات الحوكمة والمساءلة التي يتناولها الفصل التالي، باعتبارها نتيجة مباشرة لطبيعة هذا الإطار وحدوده.

ينعكس هذا الإطار القانوني والمؤسسي المُجزأً مباشرةً على إعمال الحق في المياه. فحين تُدار الخدمة ضمن منطبق إداري وتشغيلي دون إدماج صريح للالتزامات الحقوقية، تتأثر عناصر الحق الخمسة بصورة مترابطة؛ إذ تتقوّض الإتاحة بفعل التزويد المتقطع وتفاوت الكميات، وتتأثر الجودة بتحديات التلوث وارتفاع الملوحة في بعض الأحواض، وتضعف الاستمرارية نتيجة الفاقد المرتفع والضغط المناخي، فيما تتأثر القدرة على تحمّل الكلفة بنقل جزء من كلفة الإنتاج المرتفعة إلى الأسر مباشرةً أو عبر بدائل السوق، ويتجلى عدم التمييز في الفوارق الجغرافية والاجتماعية التي

### خلاصة تحليلية

يُظهر هذا الفصل أن التحدي في قطاع المياه في الأردن لا يكمن في نقص القوانين أو المؤسسات، بل في اتجاه تنظيمها وحدودها؛ إذ يُنظّم الإطار القائم القطاع من منظور إدارة المورد وتقديم الخدمة، لا من منظور حماية الحق. وفي سياق ندرة مطلقة، وارتفاع فاقد يتجاوز 40%، وتزايد ضغوط المناخ والتلوث، يصبح غياب الاعتراف الصريح بالحق في المياه، وغياب التنظيم الرقابي المستقل، وتشتت المسؤوليات، عوامل تُفاقم هشاشة المنظومة بدل أن تعزز صمودها (وزارة المياه والري).

وعليه، فإن أي إصلاح جاد يتطلب إعادة مواءمة الإطار القانوني والمؤسسي ضمن منظور حقوقي جامع، يبدأ بتأسيس الاعتراف بالحق في المياه تشريعياً، ويعزز إنفاذ نظام حماية المياه بصورة متسقة وشفافة، ويؤسس

## 05

## إدارة المياه العابرة للحدود والدبلوماسية المائية: بين القيود الجيوسياسية وفرص العدالة المائية

التوسع في مشاريع السدود والاستخدامات في الجانب السوري، الأمر الذي انعكس مباشرة على حصة الأردن المائية وقلل من الاعتماد المتوقع على هذا المصدر<sup>48,49</sup>

ويعكس هذا الواقع نمطًا من التخصيص غير المتكافئ للموارد المشتركة، حيث لا يتم توزيع المياه وفقًا لمبادئ الاستخدام المنصف والمعقول، بل في ظل اعتبارات سياسية وأحادية تحدّ من قدرة الأردن على الوصول إلى حصص مستقرة ومضمونة. ويؤدي ذلك إلى نقل جزءٍ من عبء الندرة إلى الداخل، حيث تضطر الدولة إلى تعويض النقص من خلال مصادر أكثر كلفة، مثل الضخ الجائر للمياه الجوفية أو التوسع في مشاريع التحلية، بما يعمّق التحديات الاقتصادية والبيئية المرتبطة بالقطاع المائي.

ويعكس ذلك اختلالاً واضحاً في تطبيق مبادئ القانون الدولي للمياه، حيث لا تتناسب الحصص القائمة مع مستويات الندرة الحادّة التي يواجهها الأردن، ما يحوّل الموارد المشتركة من فرصة للتعاون إلى عاملٍ مُضاعفٍ للأزمة. وفي حالة الأردن، الذي يُصنّف ضمن أكثر الدول ندرةً مائيةً عالمياً، يشكّل هذا الاختلال عاملاً مُضاعفًا للأزمة، ويحدّ من فعالية السياسات الوطنية مهما بلغت كفاءتها، إذا لم يترافق ذلك مع تحسّن في إدارة الموارد المشتركة<sup>50</sup>.

في هذا السياق، يكتسب انضمام الأردن في 6 فبراير 2026 إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه لعام 1992 (اتفاقية هلسنكي) أهميةً خاصة، باعتباره خطوةً نحو تعزيز موقعه ضمن منظومة الحوكمة المائية الدولية. وتوفر هذه الاتفاقية إطارًا قانونيًا يكرّس مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول، وعدم التسبب بضررٍ ذي شأن، والالتزام بالتعاون وتبادل البيانات بين الدول

يشكّل البعد العابر للحدود أحد المحددات الرئيسية لواقع المياه في الأردن، حيث تعتمد نسبة مهمة من موارده المائية على مصادر مشتركة مع دول الجوار، بما يشمل نهري اليرموك والأردن، إلى جانب بعض الأحواض الجوفية العابرة للحدود. ويجعل هذا الواقع من إدارة المياه في الأردن قضية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الإقليمي، حيث تتقاطع الاعتبارات البيئية مع التوازنات السياسية، وتؤثر بشكل مباشر على كميات المياه المتاحة وإمكانية التخطيط المستدام لها<sup>44</sup>.

وعلى مدى العقود الماضية، واجه الأردن تحديات مستمرة في ضمان حصصه المائية من هذه الموارد المشتركة، نتيجة مزيج من العوامل الجيوسياسية والمؤسسية. فقد تأثرت تدفقات نهر اليرموك بشكل ملحوظ نتيجة الاستخدامات في أعالي الحوض، في حين تخضع حصة الأردن من نهر الأردن لترتيبات ثنائية تعكس اختلالات في موازين القوى، ما يحدّ من قدرة الأردن على الوصول إلى كامل حقوقه المائية<sup>45</sup>. كما أن غياب أطرٍ إقليمية فعّالة لإدارة الأحواض المشتركة يسهم في تكريس نهجٍ أحادي في استغلال الموارد، ويضعف فرص التعاون القائم على تقاسم المنافع<sup>46</sup>.

ويبرز الخلل في تقاسم الحصص المائية بشكلٍ واضح في حالي نهر الأردن ونهر اليرموك، حيث تشكّل هاتان الحالتان نموذجًا لاختلال موازين الوصول إلى الموارد المشتركة. ففي حوض نهر الأردن، تخضع حصة الأردن لترتيبات ثنائية لا تعكس بالضرورة مستوى الندرة الحادّة الذي يواجهه، كما تتأثر التدفقات المائية بشكل كبير بالاستخدامات في أعالي الحوض، ما يقلص الكميات المتاحة فعليًا. أما في حوض نهر اليرموك، فقد شهدت التدفقات تراجعًا ملحوظًا خلال العقود الماضية نتيجة

المتشاركة في الموارد المائية، بما يسهم في الحد من النزاعات وتعزيز الإدارة المستدامة للمياه<sup>52</sup>.

ويمثل هذا الانضمام فرصةً استراتيجيةً للأردن لإعادة تفعيل الدبلوماسية المائية على أسس قانونية أكثر وضوحًا، حيث يمكن استخدام مبادئ الاتفاقية كمرجعٍ للمطالبة بحصص عادلة من المياه المشتركة، وتعزيز آليات الحوار والتفاوض مع دول الجوار. كما يتيح الانضمام الوصول إلى منصات دولية للتعاون الفني وبناء القدرات، وتبادل الخبرات في إدارة الأحواض المشتركة، بما يعزز من قدرة الأردن على التكيف مع تحديات التغير المناخي والندرة المتزايدة<sup>53 54</sup>.

إلا أن تفعيل هذا المسار لا يقتصر على البعد الخارجي، بل يتطلب أيضًا مواءمته مع سياسات الحوكمة الداخلية. فتعزيز موقع الأردن التفاوضي في القضايا العابرة للحدود يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرته على إدارة موارده المائية بكفاءة وعدالة داخليًا، بما يشمل تقليل الفاقد، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتعزيز الشفافية في إدارة القطاع. إذ إن ضعف الإدارة الداخلية قد يُضعف من الحجج التفاوضية، ويحد من القدرة على المطالبة بحقوق مائية إضافية<sup>55 56</sup>.

ومن منظور الحق في المياه، تطرح قضايا المياه العابرة للحدود بُعدًا إضافيًا يتجاوز حدود الدولة، حيث يرتبط تحقيق هذا الحق في الأردن جزئيًا بعوامل خارجة عن السيطرة المباشرة للسياسات الوطنية. ويعني ذلك أن ضمان الوصول العادل والمستدام للمياه يتطلب ليس فقط إصلاحاتٍ داخلية، بل أيضًا بيئةً إقليمية أكثر إنصافًا وتعاونًا. ومن هنا، يمكن النظر إلى الدبلوماسية المائية بوصفها أداةً أساسية لتمكين الدولة من الوفاء بالتزاماتها الحقوقية، وليس مجرد أداة لإدارة العلاقات الخارجية<sup>57</sup>.

وعليه، فإن إدارة المياه العابرة للحدود تمثل تقاطعًا بين السياسة والبيئة والحقوق، وتشكل في الوقت ذاته تحديًا وفرصةً للأردن. فبينما تعكس القيود الحالية حدود السيادة المائية في سياق إقليمي معقد، يتيح الانخراط في الأطر الدولية، مثل اتفاقية هلسنكي، إمكانية إعادة صياغة هذا الواقع باتجاه أكثر تعاونًا وعدالة. ويظل التحدي الرئيسي في ترجمة هذا الانضمام إلى سياساتٍ عملية تعزز من موقع الأردن التفاوضي، وتضمن في الوقت ذاته تحقيق الحق في المياه لجميع السكان على أسسٍ من العدالة والاستدامة.

## 06

## حوكمة المياه وفجوات المساءلة

## من الإدارة التقنية إلى المسؤولية الحقوقية

تصبح الحوكمة الرشيدة شرطًا أساسيًا لضمان العدالة في التخصيص، لا مجرد تحسين إداري. ورغم تعدد المؤسسات والتشريعات والاستراتيجيات، لم يتحول الإطار القائم إلى منظومة مساءلة فعّالة تضمن أعمال الحق في المياه بوصفه التزامًا قانونيًا قابلاً للمطالبة.

يفضي تحليل حوكمة المياه في الأردن إلى استنتاج مفاده أن الأزمة المائية لا تُختزل في ندرة الموارد أو في محدودية القدرات الفنية، بل ترتبط بطبيعة نموذج الحوكمة الذي يدير هذا المورد. ففي سياق ندرة مطلقة يقل فيها نصيب الفرد عن 100 متر مكعب سنويًا وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي،

## فجوة الاعتراف بالحق كأساس للمساءلة

تعليقها العام رقم (15) بشأن عناصر الحق في المياه، لم يُترجم هذا الالتزام إلى نص داخلي يحدد حدًا أدنى مضمونًا للخدمة أو يربط الإخفاق بآليات انتصاف قضائية واضحة. ونتيجةً لذلك، تبقى العلاقة بين الدولة والمستخدمين علاقة إدارية تُدار بقرارات تنفيذية، لا علاقةً حقوقية قائمة على الالتزام والمساءلة.

تتمثل الفجوة البنيوية الأولى في غياب الاعتراف الصريح بالحق في المياه في الدستور الأردني أو في تشريع وطني ذي طبيعة حقوقية ملزمة. ورغم مصادقة الأردن على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشره في الجريدة الرسمية (الجريدة الرسمية، 2006)، ورغم ما أكدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في

## مركزية القرار ونشنت التنفيذ

الجوفية بما يتجاوز معدلات التغذية الطبيعية. لا تكمن المشكلة في تعدد الجهات بحد ذاته، بل في غياب وضوح المسؤولية النهائية عن النتائج. إذ يصعب تحديد الجهة المسؤولة عند انقطاع التزويد أو تراجع الجودة أو ارتفاع الكلفة، ما ينتج فجوة مساءلة بنيوية تُضعف الثقة العامة في إدارة القطاع، وتحول الإخفاقات إلى وقائع اعتيادية بدل أن تكون موضوعًا للمحاسبة.

يتسم قطاع المياه بدرجة عالية من المركزية في رسم السياسات من خلال وزارة المياه والري، يقابلها نشنت في التنفيذ بين سلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، وشركات المياه الإقليمية، والبلديات. ويظهر أثر هذا النشنت في استمرار الفاقد المائي عند مستويات مرتفعة، وفي تفاوت انتظام التزويد بين المحافظات، إضافة إلى استمرار الضخ الجائر في بعض الأحواض

## الاستراتيجيات بين التخطيط طويل الأمد والحاجة إلى القياس

مؤشرات قياس واضحة، وخط أساس، وآليات مراجعة دورية تقيس التقدم الفعلي بالأرقام. ويشير البنك الدولي إلى أن فعالية الإصلاحات في قطاع المياه ترتبط بوضوح مؤشرات الأداء وشفافية التقارير الدورية. وفي

تُظهر الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040 توجهًا طويل الأمد يهدف إلى تعزيز الأمن المائي عبر مشاريع كبرى، بما في ذلك التوسع في التحلية وإدارة الطلب. غير أن طول الأفق الزمني لا يُغني عن ضرورة وجود

الاستراتيجيات وثائق توجيهية أكثر منها أدوات مساءلة.

غياب هذا الربط المنتظم بين الأهداف والنتائج، تصبح

## غياب التنظيم المستقل وتضارب الأدوار

التنظيم المستقل يحدّ من الشفافية ويعقّد مساءلة مقدمي الخدمة.

لا توجد في الأردن هيئة تنظيم مستقلة لقطاع المياه تتمتع بصلاحيات رقابية واضحة، على غرار الهيئات التنظيمية في قطاعات الطاقة أو الاتصالات. ويؤدي جمع أدوار رسم السياسات والتنفيذ وتقديم الخدمة ضمن منظومة واحدة إلى تضارب مصالح بنيوي يضعف الرقابة المحايدة. وقد أشار تقرير البنك الدولي حول حوكمة وتمويل قطاع المياه في الأردن إلى أن غياب

في هذا السياق، تبقى مراجعة سياسات التعرفّة أو تقييم العدالة الجغرافية في التزويد ضمن الإطار الإداري ذاته، من دون جهة مستقلة تنشر تقارير دورية موضوعية حول جودة الخدمة وانتظامها وأثرها الاجتماعي.

## الشفافية وإتاحة المعلومات

غير متاحة بصورة منتظمة ومفهومة للجماهير. ويحدّ هذا الغياب من قدرة البرلمان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على ممارسة رقابة مبنية على الأدلة، ويقوّض مبدأ المشاركة المستتيرة في صنع القرار.

تُعدّ الشفافية شرطًا أساسيًا لأيّ مساءلة فعّالة. ورغم نشر بعض المؤشرات العامة في التقارير السنوية، لا تزال البيانات التفصيلية المتعلقة بجودة المياه على مستوى المناطق، أو بمعايير تحديد جداول الضخ، أو بالكلفة الحقيقية للإنتاج والنقل، أو بتوزيع أعباء التعرفّة،

## آليات التظلم والانتصاف

في المياه التي تشدد على وجوب إتاحة سبل انتصافٍ فعّالة عند الإخلال بالعناصر الأساسية للحق، يُعدّ غياب آليّة مستقلة قصورًا مؤسسيًا يحدّ من قدرة الأفراد، ولا سيما الفئات الهشة، على المطالبة بحقوقهم.

يفتقر الإطار الحالي إلى آليّة مستقلة وسهلة الوصول تُمكن الأفراد من الطعن في قرارات التزويد أو التعرفّة أو جودة الخدمة. وتُدار الشكاوى غالبًا عبر قنوات إدارية داخلية لدى مزوّد الخدمة نفسه، ما يطرح تساؤلاتٍ حول الحياد والفعالية. وفي ضوء معايير الحق

## إنفاذ القوانين وحماية المصادر

الأحواض الجوفية تُستنزف بمعدلات تفوق التغذية الطبيعية، ما يهدد استدامة المورد. ولا يقتصر أثر ضعف الإنفاذ على تقليص الموارد، بل يمتد إلى تقويض الثقة بسيادة القانون، وتحويل المخالفات إلى ممارساتٍ اعتيادية.

رغم وجود نظام حماية المياه رقم (85) لسنة 2002، واستمرار حملات ضبط الآبار غير المرخصة والاعتداءات على الشبكات، تشير تقارير وزارة المياه والري إلى استمرار وجود مخالفاتٍ مؤثرة على كفاءة التزويد واستدامة المصادر. كما تُظهر بيانات FAO والبنك الدولي أن بعض

## الأثر الحقوقي لاختلالات الحوكمة

جزء من تكاليف الإنتاج المرتفعة إلى المستهلكين في ظلّ عجز مالي هيكلي مزمن في القطاع؛ في حين يتأثر مبدأ عدم التمييز بالتفاوتات الجغرافية والاجتماعية في انتظام الخدمة. وفي ظلّ غياب منظومة مساءلة فعّالة ومؤسسية، تُعاد إنتاج هذه الاختلالات لتغدو واقعيًا مُطبّعًا معه، بدلاً من تصنيفها إخفاقاتٍ قابلةً للقياس والرصد والمعالجة ضمن أطر الحوكمة الرشيدة.

تتعرض هذه الفجوات البنيوية بصورة مباشرة على المكونات الخمسة للحق كما أرساها التعليق العام رقم (15). إذ تتأثر الإتاحة بتباينات التوزيع الجغرافي واستمرار أنماط التزويد المتقطع، كما تتراجع الجودة بفعل التلوث واستنزاف الأحواض المائية؛ وتتعرض الاستمرارية للتقويض نتيجة الانقطاعات المتكررة وارتفاع معدلات الفاقد؛ بينما تتآكل القدرة على تحمّل الكلفة جرّاء تمرير

## خلاصة الفصل

تكشف حوكمة المياه في الأردن عن فجوة بيّنة بين الإطار المؤسسي القائم ومتطلبات إدارة مورد حيوي بوصفه حقًا إنسانيًا. إذ لا تنحصر الإشكالية في غياب المؤسسات أو الاستراتيجيات، بل تمتد إلى طبيعة تنظيمها، وحدود مساءلتها، وافتقارها إلى إطار ناظم جامع يربط بين التخطيط والتنفيذ والنتائج القابلة للقياس. وفي ظل ندرة مطلقة وتسارع التغير المناخي، لا يمكن إدارة المياه بمنطق تقني محض. وعليه، فإن تعزيز الاعتراف القانوني بالحق، وتحديد المسؤوليات، وإنشاء جهاز رقابي مستقل، وتعزيز الشفافية، وضمان الإنفاذ العادل، تمثل شروطًا أساسية لمعالجة فجوات الحوكمة، وتمهيد السبيل نحو مسارات مساءلة عملية تعيد إرساء الحق في المياه في صميم إدارة القطاع.

## الفئات المهمشة والحق في المياه

### عدم المساواة في الأثر وإخفاقات السياسات

الدولي<sup>59</sup>، لا تقتصر الإشكالية على «شح الموارد»، بل تمتد لتطرح مسألة العدالة في توزيع الأثر. وكلما تفاقمت الندرة، تعاظم تأثير أي اختلال في الحوكمة أو التوزيع على الفئات الأقل قدرة على التكيف.

تكشف تجربة الفئات المهمشة في الأردن أن أزمة المياه لا تُفضي إلى أثر متجانس، بل تعيد توزيع المخاطر والأعباء على نحو غير متكافئ. ففي سياق ندرة مطلقة، ينخفض فيه نصيب الفرد السنوي إلى أقل من 100 متر مكعب وفق بيانات FAO AQUASTAT<sup>58</sup> والبنك

### الفقر المائي والكلفة الفعلية للوصول

بعض المناطق، وهو ما يعادل عدة أضعاف التعرفة النظامية للشرائح الأساسية. وعند احتساب تكاليف التخزين، وشراء المضخات، واستهلاك الكهرباء اللازمة لضخ المياه، تتسع الفجوة بين التعرفة الرسمية والكلفة الفعلية لتعدو فجوة بنيوية.

لا يُقاس الفقر المائي في الأردن بالدخل النقدي وحده، بل بمدى قدرة الأسر على تحمّل الكلفة الفعلية للمياه في ظل نظام تزويد متقطع. فعلى الرغم من بقاء التعرفة الرسمية للشرائح المنزلية الدنيا منخفضة نسبياً ضمن هيكل التعرفة المعتمد<sup>60</sup>، فإن الكلفة الحقيقية التي تتحملها الأسر في المناطق ذات التزويد غير المنتظم تفوق بكثير السعر النظامي للمتر المكعب.

من منظور الحق في المياه كما ورد في التعليق العام رقم (15) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>62</sup>، فإن عنصر «القدرة على تحمّل الكلفة» لا يُقاس بسعر الخدمة فحسب، بل بإجمالي العبء المالي المرتبط بالحصول عليها. وعندما تُصمّم سياسات التعرفة دون احتساب هذه الكلفة غير المباشرة، يتحول الفقر المائي إلى محصلة مباشرة لاختيارات سياسية لا تراعي هشاشة بعض الفئات.

تشير تقارير اليونيسف في الأردن إلى أن نسبة معتبرة من الأسر، لا سيما في المناطق ذات أدوار التزويد الأطول، تضطر إلى شراء المياه من صهاريج خاصة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وبعضها بشكل متكرر خلال أشهر الصيف<sup>61</sup>. وقد تتراوح كلفة المتر المكعب عبر هذه الصهاريج بين 5 و8 دنانير أردنية في

### النساء والعبء غير المرئي لإدارة المياه

لا يُحتسب هذا العبء غير المرئي ضمن تقييمات الأثر الاجتماعي للمشاريع أو سياسات التكيف المائي، رغم انعكاسه المباشر على وقت النساء وصحتهن وقدرتهن على العمل والمشاركة العامة. ويُعد غياب إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات المائية إخلالاً بعنصر عدم التمييز، ويؤدي إلى إعادة إنتاج أدوار تقليدية تزيد من هشاشة النساء في مواجهة الندرة.

في ظل التزويد المتقطع، تتحمّل النساء في العديد من الأسر مسؤولية إدارة المياه المنزلية، بما يشمل متابعة جداول الضخ، وتنظيم عمليات التخزين، وإعادة توزيع الاستخدام اليومي، والتعامل مع حالات النقص أو تراجع الجودة. وتشير دراسات وبرامج التنمية في الأردن إلى أن النساء يقضين وقتاً إضافياً في تدبير شؤون المياه المنزلية، لا سيما في المناطق الريفية أو ذات الانتظام المحدود في التزويد<sup>63</sup>.

## المناطق الطرفية والتفاوت الجغرافي

فعلي للكميات المتاحة.

لا تُدار هذه الفوارق ضمن معايير شفافة معلنة تُحدّد الأولويات على أساس حقوقي واضح، الأمر الذي يُضعف عنصر الإتاحة المتساوية. وعندما يُترك التفاوت لحلول فردية، مثل الاستثمار في خزانات أكبر أو شراء صهاريج إضافية، تتحول العدالة في الوصول إلى مسألة قدرة مالية، لا إلى التزام مؤسسي بضمان حد أدنى متساوٍ.

تُظهر بيانات وزارة المياه والري تفاوتاً واضحاً في انتظام التزويد بين المحافظات والمناطق، إذ قد يصل دور التزويد في بعض المناطق إلى مرة كل 10-14 يوماً، مقارنةً بمناطق أخرى تتمتع بانتظام نسبي أفضل. وفي ظل فاقد مائي يبلغ نحو 42% من المياه المضخوخة، تتأثر المناطق ذات البنية التحتية الأضعف بصورة أكبر، حيث يؤدي التسرب والاعتداءات وضعف الضغط إلى تقليص

## اللاجئون وضغوط الطلب

الأمد، دون إدماج مستدام لحقوق اللاجئين والمجتمعات المضيفة ضمن التخطيط طويل الأجل. كما يُستخدم خطاب «الضغط السكاني» أحياناً لتفسير اختلالات هيكلية أعمق في إدارة الطلب والتوزيع، رغم أن أزمة الندرة في الأردن سابقة لمرحلة اللجوء الحالية بعقود. ومن منظور الحق في المياه، فإن الاستجابة للضغط السكاني يجب أن تُدار ضمن إطار عدم التمييز وضمان الحد الأدنى للجميع، لا أن تُستخدم كذريعة لتراجع انتظام الخدمة.

استضاف الأردن منذ عام 2011 ما يزيد على 1.3 مليون لاجئ سوري، إضافة إلى موجات لجوء سابقة، ما أدى إلى زيادة الضغط على شبكات المياه في محافظات الشمال والوسط. وقد أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن الزيادة السكانية المفاجئة فاقمت الضغط على البنية التحتية القائمة، التي كانت تعاني أصلاً من محدودية الموارد<sup>64</sup>.

غير أن الرصد يُظهر أن معالجة هذه الضغوط غالباً ما تتم عبر مشاريع ممولة خارجياً أو تدخلات قصيرة

## الأشخاص ذوو الإعاقة وإمكانية الوصول

المضخات وأدوات التخزين.

كما أن غياب البيانات المصنفة التي تظهر أثر التزويد المتقطع على هذه الفئة يعكس فجوة واضحة في إدماج مبدأ الشمول. ومن منظور الحق في المياه، فإن عنصر "الإتاحة" لا يقتصر على وجود الشبكة، بل يشمل إمكانية الوصول الفعلي والأمن والمستقل.

تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن تتجاوز 10% من السكان. ومع ذلك، نادراً ما تُدرج اعتبارات الإتاحة الشاملة في تصميم الشبكات أو نقاط التزويد أو آليات الشكاوى. وفي ظل التزويد المتقطع، يصبح الوصول إلى المياه أكثر تعقيداً للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً عندما يتطلب الأمر صعوداً متكرراً إلى الخزانات أو التعامل مع

## الأثر الحقوقي لعدم المساواة

في ظل غياب إدماج فعلي لمنظوري النوع الاجتماعي والإعاقة في السياسات.

وفي غياب مساءلة فعالة تضع هذه الفوارق في صلب التحليل السياسي، تتحول الندرة إلى آلية لإعادة توزيع الأعباء على الأضعف.

يُظهر التحليل أن عناصر الحق الخمسة تتأثر بصورة غير متكافئة بين الفئات. فالإتاحة تتفاوت جغرافياً بحسب انتظام التزويد؛ والجودة تختلف تبعاً للبنية التحتية والضغوط المحلية؛ والاستمرارية تتراجع في المناطق الطرفية؛ والقدرة على تحمّل الكلفة تتأثر بشدة لدى الأسر محدودة الدخل؛ فيما يُقوّض مبدأ عدم التمييز

## خلاصة الفصل

عدالة اجتماعية. ففي سياق ندرة مطلقة، يغدو أي خلل في التوزيع أو التكيف مضاعف الأثر على الفئات الأقل

يكشف رصد أوضاع الفئات المهمشة أن أزمة المياه في الأردن ليست مجرد تحدٍّ بيئي أو تقني، بل مسألة

قدرة على امتصاص الصدمة. وحين تُدار الندرة دون إطار حقوقي واضح، تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج التفاوت.

إن نقل الفئات المهمشة من موقع متلقي الأثر إلى موقع أصحاب الحق يتطلب إدماج العدالة الاجتماعية والمناخية في صلب السياسات المائية، وربط عناصر الحق الخمسة بمؤشرات أداء قابلة للقياس والمساءلة. وبهذا فقط يمكن تحويل إدارة المياه من استجابة تشغيلية للندرة إلى التزام مؤسسي بحماية الحقوق في سياق محدود الموارد.

## 08

## مسارات مساءلة لإعمال الحق في المياه في الأردن

### من التوصيات العامة إلى أدوات تغيير سياساتي

#### ■ لماذا المسارات لا التوصيات؟

- أظهرت فصول هذا التقرير أن أزمة المياه في الأردن ليست نتيجة نقص الموارد وحده، بل نتاجاً تراكمياً لاختيارات سياساتية ونماذج حوكمة لم تُدرج الحق في المياه كالترام قانوني واجب الإعمال. وفي هذا السياق، لا تكفي توصيات عامة من قبيل «تحسين الإدارة» أو «تعزيز الكفاءة»، لأنها تُخفي المسؤوليات، ولا تُحدّد الفاعلين، ولا تُنشئ أدوات متابعة أو مساءلة.
  - من المسؤول؟
  - ما هي الأداة المطلوبة؟
  - ما هو المستوى القانوني أو المؤسسي أو السياساتي للتدخل؟
  - كيف يمكن تتبع التنفيذ؟
- وعليه، لا يقدم هذا الفصل توصيات عامة، بل يُحدد إطاراً عملياً يسمح للمجتمع المدني والفاعلين الحقوقيين بتحويل التقرير إلى أداة للمتابعة والمدافعة والتغيير.
- ينطلق هذا الفصل من مبدأ أن الرصد بلا مساءلة يظل تشخيصاً ناقصاً. لذلك يُحوّل التقرير نتائجه إلى مسارات مساءلة واضحة، تُجيب عن الأسئلة الجوهرية:

### المسار الأول: المسار التشريعي والدستوري

#### ■ إعادة تأسيس الحق في المياه قانونياً

- كشف الرصد عن فجوة جوهرية تتمثل في غياب الاعتراف الصريح بالحق في المياه ضمن الإطار الدستوري والتشريعي، رغم التزامات الأردن الدولية.
- ويُقيد هذا الغياب إمكانية مساءلة الدولة عند الإخفاق في ضمان الإتاحة أو الجودة أو الانتظام أو القدرة على تحمّل التكلفة.

#### ■ مسار المساءلة المقترح:

- إدراج الحق في المياه صراحة ضمن الإطار الدستوري أو عبر قانون خاص ذي طبيعة حقوقية ملزمة.
- موازنة قانون سلطة المياه ونظام المياه مع المعايير الدولية، بحيث تدرج عناصر الحق الخمسة كنصوص ملزمة لا توجيهية.
- إلزام الجهات المختصة بإجراء تقييم أثر حقوقي قبل إقرار أي سياسة أو مشروع مائي كبير، سيّما وأن الأردن في صدد إطلاق المرحلة الأولى لمشروع الناقل الوطني الذي تبلغ كلفته 5 مليار دولار أميركي تقريباً.
- تفعيل الرقابة البرلمانية على السياسات المائية من منظور حقوقي لا تشغيلي فقط.

## المسار الثاني: المسار المؤسسي والتنظيمي

### ■ من تعدد الجهات إلى وضوح المسؤولية

أظهر التقرير أن تعدد الجهات وتداخل الصلاحيات يؤدي إلى غموض في المسؤولية ويضعف المحاسبة.

### ■ مسار المساءلة المقترح:

- إنشاء هيئة تنظيم مستقلة لقطاع المياه تتمتع بصلاحيات رقابية واضحة.
- فصل أدوار رسم السياسات عن أدوار التنفيذ والرقابة لتقليل تضارب المصالح.
- وضع مؤشرات أداء حقوقية مرتبطة بالإتاحة والعدالة في التوزيع، لا بمؤشرات فنية فقط.
- نشر تقارير دورية علنية حول جودة الخدمة والفاقد وعدالة التخصيص.

## المسار الثالث: المسار الاقتصادي والتعرفة

### ■ عدالة الكلفة كشرط لإعمال الحق

أثبت الرصد أن الكلفة الفعلية للمياه، خصوصاً في ظل توفير المياه المتقطع، تُحتمل الأسر الفقيرة عبئاً غير متناسب.

### ■ مسار المساءلة المقترح:

- مراجعة نظام التعرفة لضمان حماية الحد الأدنى الأساسي للاستهلاك المنزلي، خاصة بعد الانتقال إلى التعرفة الشهرية
- إخضاع أي تعديل في التعرفة أو أي شراكة مع القطاع الخاص لتقييم أثر اجتماعي وحقوق مسبق، لا سيما في ظل المشاريع الكبرى مثل مشروع الناقل الوطني
- اعتماد دعم موجه للفئات الهشة بدلاً من الدعم الشامل الذي لا يعالج اللامساواة، وبنسب أعلى من الحالية
- احتساب الكلفة غير المباشرة (الصهاريج، التخزين، الطاقة) ضمن تقييمات العدالة

## المسار الرابع: المسار الاجتماعي والمجتمعي

### ■ من المستفيدين إلى أصحاب حق

أظهر التقرير ضعف المشاركة المجتمعية وغياب البيانات المصنفة، الأمر الذي يقيد المساءلة الاجتماعية.

### ■ مسار المساءلة المقترح:

- إدماج آليات مشاركة مجتمعية ملزمة في تخطيط المشاريع المائية.
- تطوير بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، والإعاقة.
- إشراك المجتمعات المتأثرة في تحديد أولويات التخصيص.
- دعم الرصد المستقل من قبل منظمات المجتمع المدني.

## المسار الخامس: المسار المناخي والبيئي

### ■ العدالة المناخية في صلب السياسات المائية

تعاملت السياسات المائية مع تغير المناخ غالباً كعامل خارجي، لا كإطار يعيد تعريف العدالة في توزيع الموارد.

### ■ مسار المساءلة المقترح:

- إدماج العدالة المناخية ضمن الاستراتيجية الوطنية للمياه، وتحديداً في تحديث المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والمحلية
- ربط التمويل المناخي بمؤشرات حقوقية قابلة للقياس
- تعزيز حماية المصادر ضمن منظور استدامة طويلة الأمد يعتمد على أسس النمذجة المناخية
- ضمان ألا تؤدي سياسات التكيف إلى نقل الكلفة إلى الفئات الأضعف

## المسار السادس: المسار الاقليمي والدولي

### ■ دبلوماسية المياه من منظور الحق

غالباً ما يُدار البُعد الإقليمي للمياه بمنطق تقاسم الكميات، دون إدماج صريح لالتزامات حقوق الإنسان.

### ■ مسار المساءلة المقترح:

- تفعيل انضمام الاردن لاتفاقية الأمم المتحدة للمياه كإطار قانوني للمطالبة بحصص عادلة
- ادمج مبادئ العدالة المائية الإقليمية ضمن السياسات الوطنية
- تطوير استراتيجية دبلوماسية مائية تربط بين التفاوض الخارجي وإدارة الموارد داخلياً

## المراجع

- \* <sup>1</sup> CESCR. (2002). General Comment No. 15: The Right to Water.
- \* <sup>2</sup> FAO AQUASTAT. (2022). Jordan Water Resources Profile.
- \* <sup>3</sup> [Link](#)
- \* <sup>4</sup> Ministry of Water and Irrigation (MWI). (2022 - 2023). Annual Water Sector Reports.
- \* <sup>5</sup> World Bank. (2018). Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa.
- \* <sup>6</sup> UNICEF Jordan. (2022 - 2023). Water, Sanitation and Hygiene Reports.
- \* <sup>7</sup> FAO AQUASTAT - Renewable Water Resources per Capita (2022)
- \* <sup>8</sup> FAO AQUASTAT (2022). Renewable Water Resources per Capita.
- \* <sup>9</sup> World Bank (2021 - 2022). World Development Indicators; Water Sector Governance in Jordan.
- \* <sup>10</sup> 2040 - 2023 وزارة المياه والري (2023 - 2022). التقارير السنوية؛ الاستراتيجية الوطنية للمياه
- \* <sup>11</sup> FAO AQUASTAT (2022). Renewable Water Resources per Capita.
- \* <sup>12</sup> 2022 وزارة المياه والري، تقرير الأداء السنوي
- \* <sup>13</sup> وزارة البيئة (2021). الخطة الوطنية للتكيف
- \* <sup>14</sup> IPCC (2022). Sixth Assessment Report.
- \* <sup>15</sup> 2022 وزارة المياه والري، نشرات السدود السنوية.
- \* <sup>16</sup> World Bank (2021 - 2022). World Development Indicators; Water Sector Governance in Jordan.
- \* <sup>17</sup> UNICEF Jordan (2022). WASH Reports.
- \* <sup>18</sup> 2022 وزارة المياه والري (2023 - 2022). التقارير السنوية
- \* <sup>19</sup> WHO (2017). Guidelines for Drinking-water Quality.
- \* <sup>20</sup> FAO (2021). Irrigation and Water Management in Jordan.
- \* <sup>21</sup> World Bank (2021 - 2022). World Development Indicators; Water Sector Governance in Jordan.
- \* <sup>22</sup> 2022 وزارة المياه والري (2023 - 2022). التقارير السنوية
- \* <sup>23</sup> FAO AQUASTAT (2022). Renewable Water Resources per Capita.
- \* <sup>24</sup> 2040 - 2023 وزارة المياه والري (2023 - 2022): التقارير السنوية؛ الاستراتيجية الوطنية للمياه؛ تقارير التشغيل
- \* <sup>25</sup> World Bank (2021): Water Sector Governance and Finance in Jordan.
- \* <sup>26</sup> 2022 وزارة الطاقة والثروة المعدنية (2022): إحصاءات الطاقة الوطنية
- \* <sup>27</sup> 2022 وزارة المياه والري (2023 - 2022): التقارير السنوية
- \* <sup>28</sup> UNICEF Jordan (2022): WASH Assessment Reports.
- \* <sup>29</sup> FAO AQUASTAT (2022): Water Use by Sector - Jordan.
- \* <sup>30</sup> 2022 وزارة المياه والري (2023 - 2022): التقارير السنوية
- \* <sup>31</sup> 2022 وزارة المياه والري (2023 - 2022): التقارير السنوية

- \* <sup>32</sup> UNICEF Jordan (2022): WASH Assessment Reports.
- \* <sup>33</sup> World Bank (2021): Water Sector Governance and Finance in Jordan.
- \* <sup>34</sup> وزارة المياه والري (2022 - 2023): التقارير السنوية؛ الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023 - 2040؛ تقارير التشغيل
- \* <sup>35</sup> UNDP (2020): تقارير ذات صلة بضغط الطلب في المجتمعات المضيفة واللاجئين (كما وردت بالإحالة).
- \* <sup>36</sup> CESCR (2002), General Comment No. 15: The Right to Water.
- \* <sup>37</sup> الجريدة الرسمية (2006). نشر/تثبيت صكوك المصادقة ذات الصلة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- \* <sup>38</sup> وزارة المياه والري (2022). التقارير السنوية/مؤشرات الفاقد والتشغيل
- \* <sup>39</sup> الجريدة الرسمية (1988). قانون سلطة المياه رقم (18) لسنة 1988 وتعديلاته
- \* <sup>40</sup> وزارة المياه والري (2023). الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023 - 2040
- \* <sup>41</sup> UNDP (2020). تقارير ذات صلة بجودة الموارد والضغط السكانية.
- \* <sup>42</sup> World Bank (2018). مؤشرات/تقارير الإجهاد المائي وندرة المياه (كما وردت بالإحالة).
- \* <sup>43</sup> الجريدة الرسمية (2006). نشر/تثبيت صكوك المصادقة ذات الصلة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- \* <sup>44</sup> FAO: AQUASTAT – Jordan Water Resources Profile
- \* <sup>45</sup> World Bank: (2018) Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa
- \* <sup>46</sup> UNESCO: World Water Development Report – Transboundary Waters
- \* <sup>47</sup> World Bank: (2018) Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa
- \* <sup>48</sup> FAO: AQUASTAT – Jordan Water Resources Profile
- \* <sup>49</sup> UNESCO: World Water Development Report – Transboundary Waters
- \* <sup>50</sup> UNDP: (2020) Climate Change Adaptation and Water Governance in Jordan
- \* <sup>51</sup> UNECE: 1992 Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses
- \* <sup>52</sup> UNECE: 1992 Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses
- \* <sup>53</sup> UNESCO: World Water Development Report – Transboundary Waters
- \* <sup>54</sup> UNECE: 1992 Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses
- \* <sup>55</sup> UNDP: (2020) Climate Change Adaptation and Water Governance in Jordan
- \* <sup>56</sup> UNDP: (2020) Climate Change Adaptation and Water Governance in Jordan
- \* <sup>57</sup> CESCR: (2002) General Comment No. 15: The Right to Water
- \* <sup>58</sup> FAO AQUASTAT (2022). Renewable Water Resources per Capita - Jordan Country Profile. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- \* <sup>59</sup> World Bank (2018). Jordan - Economic and Social Impact of the Syrian Crisis. Washington, DC.
- \* <sup>60</sup> Ministry of Water and Irrigation - الأردن. التقرير السنوي لقطاع المياه. عمان، الأردن. (2022).
- \* <sup>61</sup> UNICEF Jordan (2022). Water, Sanitation and Hygiene (WASH) Assessment Reports. Amman.
- \* <sup>62</sup> CESCR (2002). General Comment No. 15: The Right to Water (Articles 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights). Committee on Economic, Social and Cultural Rights, United Nations.
- \* <sup>63</sup> UNDP (2020). Gender and Water Governance in Jordan. United Nations Development Programme.
- \* <sup>64</sup> World Bank (2018). Jordan - Economic and Social Impact of the Syrian Crisis. Washington, DC.

تعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية في 12 دولة عربية، مع 9 شبكة وطنية (وعضوية ممتدة لـ 250 منظمة مجتمع مدني من خلفيات مختلفة) و 25 عضو من منظمات غير حكومية.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان



**annd**

Arab NGO Network  
for Development

شبكة المنظمات العربية  
غير الحكومية للتنمية